

المؤتمر الأول لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها

مايو ٢٠٠٩

قائمة المحتويات

٢	عرض عام
٦	نبذة مختصرة عن المتحدثين
١٢	الكلمة الافتتاحية
٢١	توثيق العروض التقديمية
٨١	التوصيات
٨٤	الملاحق

عرض عام

تُمثّل الأزمات والكوارث المتلاحقة والمتزايدة تحدياً خطيراً أمام جميع دول العالم، خاصة أن الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها تُعدّ فادحة للغاية، وتمثل عائقاً أمام مسيرة التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، لاسيما الدول الأقل نمواً وتقدماً، فوفقاً للإحصائيات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، فإن أعداد الكوارث الطبيعية زادت سنوياً من ٢٠١ كارثة عام ١٩٨٨ إلى ٤١٤ كارثة عام ٢٠٠٧، كما قفز عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية من ٢٠٦,٥ ملايين شخص عام ١٩٨٨ إلى ٦٥٩,٧ مليون شخص عام ٢٠٠٢، ثم انخفض عام ٢٠٠٧ ليصبح ٢١١,٢ مليون شخص، في حين زادت الخسائر المادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية من حوالي ٧٥ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى ما يزيد عن ١٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وكانت قد تجاوزت ٢١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول الحد من أخطار الكوارث عام ٢٠٠٤، فإن حوالي ٧٠٪ من سكان العالم يعيشون في مناطق تعرّضت للزلازل، أو الفيضانات، أو الأعاصير، أو الفيضانات والسيول، أو الجفاف، لمرة واحدة على الأقل فيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠، وترتبط أخطار الكوارث ارتباطاً وثيقاً بعمليات التنمية البشرية، فالكوارث تُعرّض التنمية للخطر، وفي الوقت ذاته فإن اختيارات التنمية التي يتخذها الأفراد والمجتمعات يمكن أن تُولّد أخطار كوارث جديدة، لذا فإن التنمية البشرية لا بد أن تُسهّم في الحد من أخطار الكوارث، وليس زيادتها.

ويُعتبر تدمير البنية الأساسية من أهم النتائج المباشرة التي تنجم عن حدوث الكوارث، إلا أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تزيد من تفاقم هذه الأزمة، وكذلك من الخسائر البشرية والمادية المختلفة الناجمة عنها، وبالتالي التأثير بشكل سلبي للغاية على كافة الخدمات في المجتمع، بل إن هذه الخسائر تؤدي إلى توجيه المخصصات المالية للخدمات الأخرى مثل التعليم والصحة والإسكان، ومياه الشرب... نحو إعادة الإعمار، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الكارثة.

ويرتبط بموضوع الحد من أخطار الكوارث مجموعة هامة من المفاهيم والعناصر مثل: تحديد المخاطر، تقييم وإدارة المخاطر وتحليلها، الرصد والإنذار المبكر، بناء القدرات، إدارة الطوارئ، إجراءات الاستعداد والوقاية، رفع الوعي المجتمعي، التنمية المستدامة. وترتبط هذه المفاهيم فيما بينها في أنها تؤكد

على أهمية اتخاذ إجراءات الحد من أخطار الكوارث من أجل بناء مجتمعات أكثر أماناً ولديها القدرة على مواجهة الأخطار المحتملة.

وقد شهد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث - الذي عُقد في اليابان خلال الفترة ١٨ - ٢٢ يناير ٢٠٠٥ - تبني ١٦٨ دولة (من بينها مصر) لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، والذي يتمثل أحد أهدافه الرئيسية في القيام - على جميع المستويات، خاصة على مستوى المجتمع المحلي - بإنشاء وتدعيم المؤسسات والآليات التي يُمكنها أن تسهم على نحو منظم في بناء القدرة على مواجهة الأخطار، كما يدعو إطار عمل هيوغو كافة الشعوب إلى إيجاد وتدعيم الآليات الوطنية المتكاملة لمواجهة أخطار الكوارث، والتي تُسمى بالمنتديات الوطنية متعددة القطاعات، وذلك لضمان أن يكون الحد من أخطار الكوارث بمثابة أولوية على المستويين الوطني والمحلي، كذلك يُشجّع كافة الدول على تعيين آلية وطنية لتنسيق تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتبادل المعلومات الخاصة بالحد من أخطار الكوارث.

ويُعدّ العمل الجماعي أساساً هاماً للنجاح في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وأن يتم تدعيم التنسيق والتعاون بين كافة القطاعات المعنية - في المجتمع - في جميع مراحل إدارة الأزمة/ الكارثة، سواء في مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة (التخطيط والاستعداد)، والعمل على الحد من أخطار الكارثة)، أو في مرحلة أثناء الكارثة (المواجهة والاستجابة والاحتواء)، أو مرحلة ما بعد الكارثة (إعادة التوازن) وهو ما يتطلب مشاركة كافة عناصر المجتمع، والتي تشمل: القطاع الحكومي، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام التي تؤدي دوراً هاماً في رفع الوعي المجتمعي بالأخطار المحتملة وكيفية التعامل معها والحد من آثارها السلبية، بالإضافة إلى ذلك لا بد من وجود آليات محددة للتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية، والتي تُعدّ شريكاً هاماً في عملية التنمية المستدامة، وفي المعاونة في مجال الاستجابة للكوارث، وكذلك الحد من آثارها.

يُعدّ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري أحد المراكز المتميزة - محلياً وإقليمياً وعالمياً - في مجال إتاحة المعلومات وإعداد الدراسات، للمساهمة في دعم اتخاذ القرار في القضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من إيمان المركز بأهمية نشر ثقافة إدارة الأزمات والحد من أخطار الكوارث، وتنمية الوعي المجتمعي بأهمية تبني مفهوم الوقاية من أخطار الكوارث، وضرورة تدعيم وبناء القدرات البشرية في هذا المجال، وتدعيم العمل الجماعي بين مختلف شركاء التنمية في المجتمع

المصري، فقد تمّ عقد المؤتمر الأول لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها تحت عنوان "نحو فعالية أفضل للحدّ من أخطار الكوارث" خلال الفترة من ٢٢ - ٢٣ أبريل ٢٠٠٩، بفندق رمسيس هيلتون بالقاهرة، وذلك بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ويأتي هذا المؤتمر في إطار التعاون الوثيق والمثمر بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ومختلف ممثلي منظمات الأمم المتحدة بالقاهرة، وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما أنه يأتي ضمن جهود خلق شراكة فاعلة بين مختلف قطاعات المجتمع سواء الحكومية أو غير الحكومية، وكذلك العمل على رفع الوعي المجتمعي في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وبناء القدرات والكفاءات المتخصصة في هذا المجال ورفعها على المستويين القومي والمحلي.

وقد ناقش المؤتمر على مدار يومين كثيرا من الموضوعات المتخصصة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، ومن أهمها كيفية الاستعداد والتصدي الفعال للكوارث، وأساليب الحدّ من أخطار الكوارث، والتجارب المصرية الناجحة في هذا المجال، وكذلك التوعية المجتمعية ودور الإعلام في هذا الشأن، وأيضا دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، كما تمّ تخصيص جلسة كاملة لمناقشة قضية التغيرات المناخية، وتأثيراتها المحتملة على مصر، وكيفية الاستعداد والتصدي للآثار السلبية المحتملة لها، وإعداد خطط التكيف اللازمة لتفادي تلك الآثار السلبية.

كما تخلّل المؤتمر منتدى عن دور المحليات في إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، شارك فيه عدد من السادة المحافظين، بهدف نقل تجارب بعض المحافظات المصرية في هذا الشأن.

تمّ - خلال المؤتمر - استضافة عدد كبير من الخبراء المتخصصين في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، سواء من داخل مصر أو من خارجها، وعدد من قيادات العمل في مجال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكذلك بعض السادة الإعلاميين المصريين.

وقد شارك في فعاليات المؤتمر السادة أعضاء اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، والتي تضم في عضويتها ممثلو جميع الوزارات، والمحافظات، وبعض الهيئات الحكومية المعنية، كما شارك في المؤتمر عدد من السادة سكرتيري عموم المحافظات، وبعض ممثلي الجهات

الحكومية الأخرى، وممثلي بعض الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، وبعض المؤسسات الأكاديمية، والهيئات العلمية، والمراكز البحثية المتخصصة، وممثلي بعض المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى عدد من ممثلي منظمات الأمم المتحدة بالقاهرة، كما حظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة.

نبذة مختصرة عن المتحدثين

الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان:

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري.

البريد الإلكتروني: magued_osman@idsc.net.eg

الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي:

رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة

مجلس الوزراء المصري.

البريد الإلكتروني: mohfawzi@idsc.net.eg

السيد/ جيمس راولي:

منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة.

تليفون: ٢٥٧٨٤٨٤٠

الدكتور/ أندرياس جاكوبس:

الممثل المقيم لمؤسسة كونراد أديناور الألمانية بالقاهرة.

السيد المستشار/ عدلي حسين:

محافظ القليوبية.

تليفون: ٠١٣ ٣٢٤٢٨٨٨

السيد المستشار/ يحيى عبد المجيد:

محافظ الشرقية.

تليفون: ٢٣٠٢٤٤٠ (٠٥٥)

السيد اللواء أركان حرب/ هاني متولي:

محافظ جنوب سيناء.

تليفون: ٠٦٩ ٣٧٧١٤٤٤

السيد اللواء/ حسن حميدة:

محافظ المنوفية السابق، المنسق العام ونائب رئيس اللجنة العليا لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور.

تليفون: ٣٣٣٧٢٤٧٠

الأستاذ الدكتور/ ممدوح جبر:

الأمين العام للهلال الأحمر المصري.

الدكتور/ توني مور:

أستاذ بجامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة.

السيد/ ميشيل نيمر:

مستشار قطاع إدارة الأزمات والحماية المدنية - وزارة الداخلية الألمانية.

السيد/ يارن لاتريونج:

رئيس البنية العلمية، ورئيس نظام الإنذار المبكر لموجات المد البحري (تسونامي) - معهد العلوم

الجيولوجية - ألمانيا.

السيد/ مصطفى محقق:

مدير المكتب الإقليمي للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بالقاهرة - منظمة الأمم المتحدة.

تليفون: ٢٢٦٦٥٦٠٢

السيد/ كارل أوتوزينتال:

رئيس اللجنة الألمانية للحد من الكوارث - ألمانيا.

الأستاذ الدكتور/ أحمد علي بدوي:

مدير مركز البيانات الوطني بالمعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية.

البريد الإلكتروني: ahmedbadawy@yahoo.com

اللواء/ نادر نعمان:

رئيس مصلحة الدفاع المدني سابقا.

البريد الإلكتروني: naderbayoumy@hotmail.com

السيد/ توماس ايجيلهاف:

رئيس مكافحة الحرائق لمنطقة فرايبيرج - ألمانيا.

الأستاذ الدكتور/ محمود خميس:

أستاذ بكلية العلوم - جامعة الإسكندرية.

البريد الإلكتروني: mkhsayed@link.net

الملاح/ إبراهيم خليفة:

مدير عام مراكز العمليات وإدارة الأزمات بوزارة الطيران المدني.

تليفون: ٢٢٦٧٨٥٤٨

المهندس/ إلهامي الكرداني:

مدير عام المركز التجاري "سيتي ستارز" - رئيس المجلس المصري للمراكز التجارية- القاهرة.

تليفون: ٢٤٨٠٠٥٠٠

الدكتور/ أحمد فكري:

مستشار الهلال الأحمر المصري.

تليفون: ٢٦٧٠٣٩٧٩

العميد/ جلال رفعت حسني:

مستشار محافظ الإسماعيلية لشؤون الأزمات – محافظة الإسماعيلية.

تليفون: ٠٦٤/٣٣٨٠٠٤٠

الدكتور/ أحمد عكاشة:

رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي، ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسي سابقا، ورئيس اتحاد الأطباء العرب.

الإعلامي: خيري رمضان:

كاتب صحفي، ومقدم برامج حوارية بالتلفزيون المصري.

تليفون: ٢٧٧٠٥٥١٠

الأستاذ/ أسامة سرايا:

رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية.

تليفون: ٢٧٧٠٥٥١٠

الإعلامي/ مفيد فوزي:

كاتب صحفي، ومقدم برامج حوارية بالتلفزيون المصري.

الأستاذة/ فريدة الشوباشي:

كاتبة صحفية، ومقدمة برامج حوارية بالتلفزيون المصري.

الأستاذ/ نبيل عمر:

كاتب صحفي بجريدة الأهرام المصرية.

تليفون: ٢٧٧٠٥٥١٠

الأستاذ/ عبد الغفار حنيش:

رئيس المنظمة الإسلامية الأمريكية الدولية للإغاثة.

تليفون: ٢٧٠٤٣٤٤٥

اللواء/ همام لاشين:

أمين عام المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل.

تليفون: ٣٥٨٣٢٣٢٨

الدكتور/ طلعت عبد القوي عبد اللطيف:

نائب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

تليفون: ٢٤٠٣١٢٤٠

الأستاذ الدكتور/ أيمن فريد أبو حديد:

رئيس مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة.

تليفون: ٣٥٧٢٠٩٤٤

الأستاذ الدكتور/ ضياء الدين القوصي:

أستاذ بالمركز القومي لبحوث المياه، ونائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه سابقا، ووكيل أول

وزارة الموارد المائية والري سابقا.

البريد الإلكتروني: lmewp@menanet.net

الأستاذ الدكتور/ محمد عز الدين الراعي:

أستاذ الدراسات البيئية بجامعة الإسكندرية – خبير تغيير المناخ وعميد معهد الدراسات العليا

بجامعة الإسكندرية سابقا.

التليفون: ٠١٢٣١٠٩٠٥١

البريد الإلكتروني: melraey@gmail.com

الأستاذ الدكتور/ محمود مدني:

وكيل المعمل المركزي للمناخ الزراعي بمركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة.

تليفون: ٣٥٧٢٠٩٤٤

الأستاذ الدكتور/ محمد مجدي عبد الوهاب:

رئيس قسم الفلك والأرصاد الجوية، كلية العلوم – جامعة القاهرة.

تليفون: ٣٥٧٢٧٢١٣ / ٠١٢٤٩٣٢١٤١

الكلمة الافتتاحية

استهّل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي - رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برئاسة مجلس الوزراء المصري - كلمته الافتتاحية بالترحيب بالسادة الحضور، وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور فعاليات المؤتمر، ثم أوضح سيادته أن العالم أجمع يُولي اهتماما بالغاً بمجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وأن هناك تركيزاً شديداً على أهمية تبني مفهوم الحد من أخطار الكوارث، وأهمية التعرف على الخبرات الدولية المتقدمة في هذا المجال، خاصة وأن العالم يُبدي اهتماماً بالغاً بالسياسات والإستراتيجيات المتخصصة في هذا المجال، من أجل الحد من الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي تتعرض لها المجتمعات من جراء وقوع الكوارث، ولاسيما المجتمعات الفقيرة والأكثر فقراً والتي تكون أكثر تأثراً بهذه الكوارث.

فوفقاً للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية فإن عدد المتضررين من الكوارث - سواء الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان - يزيد على ٢٥٠ مليون شخص حول العالم، وتتسبب الأمراض المعدية - وحدها - في وفاة حوالي ١٣ مليون شخص سنوياً.

وقد يرى البعض أن ميزانيات الدول النامية والدول الفقيرة لا تحتمل تخصيص موارد مالية لاتخاذ إجراءات الحد من أخطار الكوارث، وأنه من الأفضل لهذه الدول أن توفر الموارد المالية اللازمة لمواجهة الكوارث عند وقوعها، إلا أن هذا الرأي لا يجد قبولا لدى أغلب المنظمات الدولية المتخصصة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، حيث تؤكد التقارير الدولية الصادرة عن هذه الجهات أن الكوارث تحدث في كل دول العالم (سواء كانت دول غنية أو دول فقيرة) وأن الفقراء هم أكثر الفئات تضرراً، وأنه يمكن إنقاذ حياة آلاف الأشخاص وتوفير مليارات الدولارات كل عام في حال تخصيص جزء من المبالغ التي يتم إنفاقها على مواجهة الكوارث للإنفاق على إجراءات الحد من أخطار الكوارث، وأن الدراسات المتخصصة في هذا الشأن أوضحت أن كل دولار يتم إنفاقه في مجال الحد من أخطار الكوارث يوفر في المتوسط ٦ دولارات في تكاليف مواجهة الكوارث وإعادة الإعمار.

ومن هنا تبرز أهمية تعزيز مفهوم الحد من أخطار الكوارث في الثقافة المصرية للتعامل مع الأزمات والكوارث المختلفة، وذلك من خلال التخطيط الجيد والاستعداد المسبق، وأهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من أخطار الكوارث عن طريق إعداد الخطط والسيناريوهات، وتدريب العناصر

البشرية القائمة على تنفيذها، وتنفيذ التدريبات الوهمية/ تدريبات المحاكاة على هذه الخطط، من أجل التحقق من وضوح الإجراءات والأدوار المختلفة لكافة المشاركين في هذه الخطط، والتحقق من عدم وجود أية ثغرات فيها، وتطويرها وتحديثها باستمرار وفقا للمستجدات.

وتعتبر سياسات الحد من أخطار الكوارث بمثابة قضية تنموية شاملة، فهي لا بد أن تأتي ضمن الأولويات المطروحة على أجندة متخذي القرار، كما أنها تتطلب مشاركة كافة عناصر المجتمع، والتي تشمل: القطاع الحكومي، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام التي تؤدي دورا هاما في رفع الوعي المجتمعي بالأخطار المحتملة وكيفية التعامل معها والحد من آثارها السلبية.

ويهدف هذا المؤتمر إلى زيادة وتنمية ثقافة التوعية بأخطار الكوارث، والعمل على تعزيز مفهوم الحد من أخطار الكوارث، والتعريف على الخبرات الدولية المتقدمة والمختلفة في هذا المجال، حيث يستضيف المؤتمر عدد كبير من مختلف الجهات المعنية سواء المصرية أو الدولية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

وفي نهاية كلمته أعرب سيادته عن تمنياته بأن يحقق هذا المؤتمر الأهداف المنشودة منه، والوصول إلى الاستفادة المرجوة لكافة السادة المشاركين، وتقدم سيادته بخالص الشكر والتقدير إلى كافة الجهات الداعمة والمعاونة في العمل على إنجاح هذا المؤتمر، لاسيما منظمات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة، وكذلك مؤسسة كونراد أديناور الألمانية.

بعد ذلك ألقى السيد الدكتور/ أندرياس جاكوبس - الممثل المقيم لمؤسسة كونراد أديناور الألمانية بالقاهرة - كلمته الافتتاحية معربا عن سعادته وترحيبه بالسادة الحضور باسم مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، كما أوضح سيادته أن المؤسسة تتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري منذ عام ٢٠٠٤ في العديد من القضايا الهامة والتي تتعلق بمستقبل مصر، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات وورش العمل والملتقيات الفكرية المتخصصة في العديد من المجالات الحيوية، مثل: استطلاعات الرأي العام في مصر، والدراسات المستقبلية، وقضايا التنمية، وسياسات الطاقة، ومؤخرا عقد المؤتمر الدولي عن مراكز الفكر والرأي في الدول النامية.

وكان القاسم المشترك بين هذه المؤتمرات والملتقيات الفكرية هو تركيزها على قضايا حيوية تمس المجتمع المصري، وتهدف إلى وضع الأفكار اللازمة لتصميم السياسات والبرامج في مختلف هذه القضايا التنموية، ومن هنا جاءت أهمية الدعوة لعقد مؤتمر مماثل في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

وتفوق كل الشواهد إلى أهمية مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، فعلى سبيل المثال تدل المؤشرات على وجود ارتفاع كبير للغاية في حصيلة الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية خلال السنوات القليلة الماضية، وأنه إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة - للحد من أخطار هذه الكوارث - فإننا لا بد أن نتوقع المزيد من الخسائر الفادحة، كما أن اتساع نطاق هذه الكوارث على المستويات الدولية والإقليمية يدعو إلى تضافر الجهود وتدعيم التعاون الدولي، ودعم القدرات الوطنية والدولية في هذا الشأن.

ومن الخطأ الاعتقاد بأن الكوارث الطبيعية لا يمكن منعها أو الحد من أخطارها، فإجراءات الحد من أخطار الكوارث يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية للغاية في التقليل من الخسائر المحتملة للكوارث، وذلك من خلال ثلاث عناصر رئيسية، هي: تحليل وتقييم المخاطر المحتملة، الوقاية من أخطار الكوارث، الاستعداد للكوارث.

كما أكد سيادته على أهمية إجراءات الحد من أخطار الكوارث، وضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، دون الانتظار لوقوع الكارثة، مشيراً إلى أهمية تبني مبدأ "الوقاية خير من العلاج"، وعلى الرغم من أن نجاح إجراءات الحد من أخطار الكوارث قد لا يظهر لأول وهلة أو في المدى القصير، إلا أن الأثر الإيجابي لهذه الإجراءات قد يظهر على مدى أطول، مشيراً إلى أن الإنفاق في مجال الحد من أخطار الكوارث يوفر الكثير من الأموال التي يتم إنفاقها في مجال مواجهة الكوارث وإعادة الإعمار من أجل استعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الكارثة.

كما أن إجراءات الحد من أخطار الكوارث، ودعم القدرات الوطنية للدول على الاستعداد والتصدي لمواجهة الكوارث يقلل من حاجتها إلى طلب المعونات والمساعدات من الخارج، ومن هنا تظهر أهمية دعم جهود الحد من أخطار الكوارث على كافة مستويات وقطاعات الدولة، بما في ذلك المستويات السياسية، والعلمية، والتكنولوجية، حيث أكد سيادته على أهمية وجود القرارات السياسية التي تدعم

سياسات وإجراءات الحدّ من أخطار الكوارث باعتبارها مسألة شاملة ومتعددة الجوانب، ولا تقتصر فقط على الجوانب العلمية والفنية والإنسانية.

ونظرا لما مرت به مصر من العديد من الأزمات والكوارث، فقد أدركت الجهات المعنية في مصر أهمية التخطيط الإستراتيجي في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، والعمل على الوقاية من الخسائر المحتملة الناجمة عنها، معربا عن سعادته البالغة بمبادرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري لتنظيم مثل هذا المؤتمر، وأن مؤسسة كونراد أديناور سعيدة للغاية بدعم وتمويل هذه المبادرة الطيبة.

وفي نهاية كلمه تقدّم سيادته بالشكر والتقدير إلى كافة الجهات القائمة على عقد وتنظيم تنفيذ هذا المؤتمر، كما توجه بالشكر إلى كافة السادة الحضور، متمينا نجاح فعاليات المؤتمر، وإثراء المناقشات خلال جلساته المتنوعة.

بعد ذلك ألقى الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري - كلمة بدأها بالترحيب بالسادة الحضور، وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور فعاليات المؤتمر، ثم أوضح سيادته أن الأحداث اليومية المتلاحقة تؤكد أننا نعيش اليوم في عالم تسوده الأزمات والكوارث بنوعيتها، سواء الطبيعية منها أو التي من صنع الإنسان، بالفقر، والأمراض، والأوبئة، والحرائق، والزلازل، والسيول، وانهيارات المباني، وحوادث النقل والمواصلات، ما هي إلا نماذج وأمثلة للكثير من الأزمات والكوارث التي تدعونا جميعا للتعاون الجاد والتكاتف لمواجهةها.

لذا أصبحت هناك ضرورة ملحة لإعداد سيناريوهات للتعامل السليم والناجح مع الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، تركز على دعم القدرات المؤسسية، والتدريب العملي المستمر من أجل بناء وصقل مهارات الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال، ورفع مستوى الاستعداد على كافة المستويات بالدولة، وتدعيم التنسيق والتعاون بين كافة القطاعات والجهات المعنية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمات والكوارث، مع العمل على رفع مستوى وعي المواطنين لتحقيق التعامل بكفاءة وفعالية مع الأزمات والكوارث المختلفة، وتنمية روح العمل الجماعي، وتشجيع العمل التطوعي في هذا الشأن.

يُعدّ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكري يسهم في دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتواصل الفعّال مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإرساء علاقة خاصة مع المواطن باعتباره بؤرة الاهتمام وهدف التنمية، ويسعى المركز - منذ نشأته - نحو تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية.

كما يسعى المركز إلى تنمية المجتمع المصري بدءاً من تطوير البنية المعلوماتية، مروراً بدعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتنمية العلاقات مع الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، وإتاحة البيانات والمعلومات في إطار كامل من الشفافية والحيادية، مع التركيز على الإتاحة الإلكترونية، وفتح قنوات للاتصال الجماهيري لقياس اتجاهات المجتمع نحو تلك القضايا، حيث يُسهم المركز بشكل كبير في بلورة الآراء والمفاهيم التي تؤثر في السياسات الخارجية والداخلية للحكومة المصرية.

وتتبنى الحكومة المصرية دعم الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمنظومة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وقد تمّ تكليف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري بمسؤولية تدعيم التنسيق والتعاون على المستوى القومي في هذا الشأن، والعمل على بناء القدرات وتنمية المهارات لدى العناصر البشرية العاملة في هذا المجال، وذلك من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل المتخصصة، والتي أصبحت أحد الوسائل الفاعلة في تنمية تلك المهارات، وبات - أيضاً - وسيلة هامة لتحقيق التواصل والشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية وبين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى بناء وتدعيم الروابط مع المنظمات الدولية المختلفة العاملة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

ويأتي هذا المؤتمر في إطار جهود نشر الوعي المجتمعي وبناء ثقافة إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في مصر، وهو الدور الذي يمكن أن تساهم فيه مختلف قطاعات الدولة بشكل قوي وفعال، ولاسيما مؤسسات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال بناء وتوجيه الثقافة المصرية نحو مفهوم الوقاية من الأزمات والكوارث والحد من أخطارها وتقليل آثارها السلبية.

كما يُعدّ هذا المؤتمر فرصة مناسبة لتبادل المعرفة والخبرات المختلفة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، ولا شك أن المزج بين شركاء التنمية: القطاع الحكومي، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الدولية المختلفة، في لقاء واحد

له دلالة خاصة، ويطلق رسالة تعكس مدى أهمية التنوع بين اللاعبين في مجال التعامل مع إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها.

ونظرا لأهمية التقدير الصحيح من خلال المعلومات والبيانات الدقيقة في إطار الاستعداد المسبق للأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، فهناك ارتباط وثيق الصلة بين المعلومات وإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، حيث توجد ثنائية مستمرة بينهما، وغني عن البيان أن تدفق المعلومات بشفافية ودقة وفي التوقيت المناسب يُعدّ عاملا هاما في نجاح إدارة الأزمة/ الكارثة.

وفي نهاية كلمته أشاد سيادته بجهود القوات المسلحة، المتمثلة في مركز إدارة الأزمات بالقوات المسلحة على جهوده القوية في مجال الارتقاء بالمنظومة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها في مصر.

كما تمنى سيادته خالص النجاح لكافة فعاليات المؤتمر، وأن يحقق الأهداف المرجوة منه، مؤكدا على أهمية تكرار عقد مثل هذه اللقاءات بشكل مستمر، وأن يكون هذا المؤتمر بداية لشراكة حقيقية بين كافة الأطراف المعنية، بهدف تحقيق التواصل والتعاون الدائم بينها، واعتبار مثل هذه اللقاءات عملية مستمرة تحقق التراكم المعرفي من أجل الارتقاء بمنظومة إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها في مصر.

كما تقدّم سيادته بخالص الشكر والتقدير إلى كافة منظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة، وكذلك مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، وذلك على دعمهم وتعاونهم المستمر من أجل إنجاح هذا المؤتمر.

كذلك توجّه سيادته بالشكر إلى كل من ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر من السادة الزملاء بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ولاسيما مجموعة العمل في قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وعلى رأسهم الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي.

ثم أعقب ذلك الكلمة الافتتاحية للسيد/ جيمس راولي - منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة - والتي بدأها بالترحيب بالسادة الحضور، معربا عن سعادته بمشاركته في هذا المؤتمر الذي ينظمه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، كما أبدى تقديره للجهود المبذولة من أجل تنظيم هذا المؤتمر

في قضية حيوية للغاية وهي إدارة الأزمات والكوارث والمخاطر المتعلقة بها، خاصة وان جميعنا يعي تماما التأثيرات السلبية المختلفة للكوارث على الأفراد، والمجتمعات، ومسيرة التنمية.

ويسعى المجتمع الدولي بشكل متواصل إلى البحث عن أفضل السبل الممكنة للحد من أخطار الكوارث والخسائر البشرية والمادية والاجتماعية والبيئية التي تنجم عنها، وهو ما تدل عليه جميع الشواهد بعد تعرُّص مختلف دول العالم لأنواع عديدة من الكوارث التي أودت بحياة الملايين من البشر، وتسبب في خسائر اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة، وهو ما يتطلب ضرورة وضع سياسات وبرامج الحد من أخطار الكوارث في المراتب العليا لأولويات الدول.

وهناك إجماع عالمي على ضرورة تكامل برامج الحد من أخطار الكوارث مع سياسات التنمية المستدامة، والحد من الفقر، والحكم الرشيد، وهو ما يتطلب الإسراع في بناء وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية للدول من أجل تحقيق إدارة أفضل للأخطار التي تتعرض لها، والحد من آثارها السلبية، وهو ما تنادي به وتهدف إلى تحقيقه مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومنها أهداف الألفية الثالثة الصادرة عن الأمم المتحدة، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، الصادر عن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، والذي عُقد في اليابان خلال الفترة من ١٨ - ٢٢ يناير ٢٠٠٥، وتبنته ١٦٨ دولة من بينها مصر.

وقياسا على المعايير الدولية لتحديد وتقييم أخطار الكوارث، تُعدّ مصر من الدول التي تتعرض بشكل أقل للكوارث الطبيعية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، وغالبا ما تنحصر الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها مصر في السيول والزلازل، في حين تشمل الكوارث الأخرى التي من صنع الإنسان الكثير من الأمثلة منها الحرائق الكبرى، والتلوث، وتسرب الزيت والمواد البترولية، وحوادث النقل، والحوادث الاصطناعية، كذلك هناك الكثير من الأخطار البيولوجية والصحية مثل الأمراض والأوبئة، والآفات، ومنها: الجراد الصحراوي، وحمى الوادي المتصدع، والحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور... الخ، والتي قد يكون لها تأثير محدود من حيث الخسائر البشرية، غير أن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية تكون أكبر بكثير.

وتُعدّ مصر من الدول التي ترتفع فيها درجة خطورة وباء أنفلونزا الطيور، نظرا للزيادة السكانية الكبيرة، وارتفاع الكثافة السكانية، والاعتماد على الثروة الداجنة بدرجة كبيرة باعتبارها أحد المصادر الهامة للدخل، وانتشار التربية المنزلية على نطاق واسع، وقلة عدد المجازر... الخ.

كما تُعدُّ التغيرات المناخية من الأخطار التي تفرض تحدياً هائلاً أمام مصر، فارتفاع منسوب سطح البحر - حتى ولو كان وفقاً لأقل التقديرات - سوف يتسبب في خسائر فادحة في منطقة الدلتا، فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بنحو ١٢.٥٪ من الأراضي الزراعية، بخلاف التأثير السلبي الكبير على مصادر المياه العذبة، والمناطق السكانية.

وعلى غرار ما تقوم به كثير من الدول، ما زالت مصر تعتمد على أسلوب الاستجابة للكوارث، وليس الاستعداد المسبق لها، وعلى الرغم من أهمية سياسات الاستجابة للكوارث، إلا أنها تتعامل مع الكارثة عند وقوعها، وليس الوقاية منها والحد من أخطارها، وهو ما يعني عدم التعرف على الأسباب أو الجذور التي تؤدي إلى حدوث الكارثة.

وتشمل المخاطر هنا عدة عوامل منها: افتقاد تطبيق المعايير القياسية والاشتراطات الدولية المتعارف عليها في تطبيق إجراءات الوقاية من الكوارث، عدم وجود القوة القانونية الإلزامية الرادعة اللازمة لتطبيق اشتراطات الحد من أخطار الكوارث، كما أن نقص أو غياب التوعية المجتمعية يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع، وبناء على ذلك فإن تكرار وقوع نفس الكوارث مرة أخرى في نفس المناطق يُعدّ وارداً بشدة، وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة للحد من أخطار تلك الكوارث.

إلا أن مصر في الآونة الأخيرة بدأت تدرك أهمية تطبيق مفهوم شامل لإدارة مخاطر الكوارث، والانتقال من مفهوم إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر، حيث طلب مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري من مكتب الوقاية من الأزمات وإعادة التأهيل - التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - المعاونة في تحديد وتقييم أخطار الكوارث، وكيفية الحد منها، وتطبيق أفضل السياسات الممكنة في هذا الشأن. وقد أثمر هذا التعاون عن إعداد مشروع لتطوير إستراتيجية وطنية مصرية وخطة قومية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتطوير الترتيبات الوطنية في هذا الشأن، والتي سوف تأخذ في الاعتبار أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال، وكذلك تعزيز دور المرأة في هذا الشأن.

كما يتضمن هذا المشروع تدعيم وتعزيز القدرات والآليات المؤسسية الوطنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، حيث يتضمّن المشروع تقييماً لمختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال، واختيار ثلاث محافظات كنموذج لتقييم أخطار الكوارث بها، والقدرات والإمكانات المتاحة لمواجهةها،

وتعزيز تطبيق سياسات الحدّ من أخطار الكوارث بها، وبالإضافة إلى ذلك يهدف المشروع إلى تطوير وتدعيم القدرات والمهارات التدريبية للعاملين في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها على المستويين القومي والمحلي، وكذلك إعداد خطة شاملة لرفع الوعي المجتمعي في هذا المجال، من خلال تدعيم دور الإعلام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في ذلك الشأن.

وفي نهاية كلمته أعرب سيادته عن ثقته في أن فعاليات المؤتمر سوف تكون فرصة هائلة لمناقشات ثرية حول كيفية تطوير سياسات واستراتيجيات فاعلة للحدّ من أخطار الكوارث في مصر، كما تقدّم سيادته بالشكر والتقدير لكافة القائمين على تنظيم هذا المؤتمر متمنيا دوام التوفيق والنجاح لكافة السادة المشاركين.

توثيق العروض التقديمية

دارت فعاليات المؤتمر على مدار يومين، تمّ خلالهما عرض كثير من الموضوعات المتعلقة بمجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وقد تمّ تقسيم العروض التقديمية إلى ٨ جلسات مختلفة، وقد تمّ تحديد عنوان لكل جلسة، قام خلالها السادة رؤساء الجلسات بعرض الموضوع الرئيسي للجلسة، وتقديم السادة المتحدثين، وكذلك الموضوعات التي تناولوها في عروضهم التقديمية. وفيما يلي توثيق العروض التقديمية التي تمّ تناولها خلال فعاليات المؤتمر، وذلك وفقا لسير الجلسات على مدار اليومين:

اليوم الأول: الأربعاء، ٢٢ أبريل ٢٠٠٩:

بدأت فعاليات اليوم الأول في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحا، وانتهت في تمام الساعة السادسة مساء، حيث تضمّن اليوم الأول الجلسة الافتتاحية، وكذلك أربع جلسات مختلفة لمناقشة موضوعات متنوعة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وجاءت هذه الجلسات على النحو التالي:

أولا: الجلسة الأولى، تحت عنوان "تطوير فعاليات الاستعداد والتصدي":

ترأس هذه الجلسة السيد الأستاذ الدكتور/ ممدوح جبر - الأمين العام للهلال الأحمر المصري، حيث قام سيادته بتقديم السادة المتحدثين، ورؤوس الموضوعات التي تناولتها العروض التقديمية خلال فعاليات الجلسة، والتي جاءت على النحو التالي:

١. الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي - الأزمات والكوارث، والحدّ من أخطارها في جمهورية مصر العربية:

بدأ سيادته العرض التقديمي بالتأكيد على الالتزام المصري بتطوير منظومة قومية لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وذلك من أجل تخفيف مخاطرها على الأرواح ومختلف الموارد والثروات الاقتصادية، وبما يتماشى مع الاعتبارات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

كما أشار سيادته إلى تعرُّض مصر لأنواع عديدة من الكوارث الطبيعية مثل: السيول والزلازل، وأخرى اصطناعية التي من صنع الإنسان مثل: الحرائق الكبرى وحوادث الطرق والتلوث... الخ، مشيراً إلى عدد من الأمثلة لهذه الكوارث التي تعرَّضت لها مصر خلال السنوات الأخيرة الماضية، وأهم الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في هذا الشأن.

كما شمل العرض مستويات القيادة والتعامل مع الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في مصر والتي تضم ثلاث مستويات، وذلك على النحو التالي:

- المستوى الإستراتيجي (السياسي): ويتمثل في اللجنة الوزارية العليا لإدارة الأزمات والكوارث، برئاسة معالي السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء المصري أو من ينوب عن معاليه، والتي تتولَّى رسم السياسات والإستراتيجيات العامة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.
- مستوى التخطيط والإعداد (التكتيكي): ويتمثل في اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، والتي تمثل الإطار التنسيقي في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها على المستوى القومي، وتتولى تحويل السياسات والإستراتيجيات القومية في هذا المجال إلى أطر عمل تنفيذية.
- المستوى العملي (التنفيذي): ويتمثل في الجهات التنفيذية المعنية، وهي التي تتولى اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من أخطار الكوارث، وكذلك إجراءات المواجهة والاستجابة والاحتواء في موقع الحادث، والعمل على التخفيف من آثاره السلبية.

بعد ذلك عرض سيادته - بشكل موجز - أهم أهداف ومهام اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها خلال المراحل الثلاث لإدارة الأزمات والكوارث، وأنه قد تمَّ تدعيم اللجنة بالعمل الأكاديمي المطلوب، وذلك من خلال إنشاء لجنة استشارية لتقديم الدعم العلمي والفني للجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في هذا المجال، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية مشاركة كافة عناصر المجتمع في المنظومة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك من خلال ضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لعضوية اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك تمشياً مع سياسة الدولة في تطوير وتنمية الشراكة مع المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في هذا الشأن، وبما يحقق المشاركة التامة لجميع قطاعات المجتمع في هذا المجال الوطني الهام.

بعد ذلك عرض سيادته أهم مسؤوليات ومهام قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، والتي تتركز معظمها في مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة، حيث التخطيط والاستعداد، ووضع السيناريوهات، والتدريب، ونشر الوعي الثقافي، وإعداد السياسات، ودعم التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات والجهات المعنية، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية، والإتاحة المعلوماتية، وتنمية التعاون الدولي في هذا المجال. أمّا في مرحلة أثناء الأزمة/ الكارثة فيقتصر هذا الدور على الرصد والمتابعة لما يتم اتخاذه من إجراءات في مواجهة الأزمة/ الكارثة. وفي مرحلة ما بعد الأزمة/ الكارثة، فإن دور قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها يتمثل في التقييم، والتوثيق، واستخلاص الدروس المستفادة، وتقديم التوصيات والمقترحات، وكذلك نشر الخبرات المكتسبة.

انتقل سيادته بعد ذلك إلى عرض أهم الأنشطة والإنجازات التي تحققت في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، ومن أهمها:

- عقد اجتماعات اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها بصفة دورية للعمل على التنسيق على المستوى القومي.
- الانتهاء من إعداد المسودة الأولى للإستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.
- الإعداد لتنفيذ مشروع لتقييم الوضع الحالي لأنظمة الإنذار المبكر، تمهيدا لتطوير منظومة وطنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك بالتعاون مع بعض الجهات الدولية المانحة.
- إعداد شبكة خطوط ربط البيانات والمعلومات بين الجهات المعنية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع.
- تطوير نظام معلوماتي متكامل في مجال إدارة الأزمات والكوارث، يشمل:
 - قواعد بيانات متكاملة.
 - موقع إلكتروني.
- البدء في إعداد إستراتيجية وطنية لرفع الوعي المجتمعي في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

- عقد وتنظيم عدد من ورش العمل المتخصصة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك في إطار التدريب، وبناء القدرات البشرية، ورفع كفاءة العاملين بالدولة في هذا المجال.
- إعداد دليل الإجراءات العامة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، على مستوى الدولة، وكذلك إعداد وتطوير عدد من الخطط النوعية المتخصصة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، باعتبارها نماذج لإعداد الخطط النوعية المتخصصة في هذا المجال، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تعزيز إمكانات التعاون الدولي مع مختلف الجهات الدولية المعنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وكذلك التعاون الثنائي مع الدول المتقدمة في هذا المجال.
- وفي نهاية العرض التقديمي قام سيادته بتقديم ملخص لما تم إنجازه في مجال استعدادات الدولة لمواجهة وباء الأنفلونزا العالمي، وذلك بهدف رفع كفاءة وقدرة الاستعداد والتصدي لدى كافة قطاعات الدولة المعنية في هذا المجال، من خلال إعداد الخطط والسيناريوهات المتخصصة في هذا الشأن، وكذلك تنفيذ التدريبات الوهمية/ تدريبات المحاكاة على تلك الخطط والسيناريوهات في عدد من المحافظات المصرية، بالإضافة إلى إعداد القائمة المرجعية لمؤسسات الأعمال لمواجهة وباء الأنفلونزا العالمي، وتنظيم ورشتي عمل - استهدفتا مختلف مؤسسات القطاع الحكومي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - بهدف إعداد هذه المؤسسات لخطط ضمان استمرار أعمالها أثناء حدوث الوباء.

٢. الدكتور/ توني مور - تطوير قدرات الاستعداد المسبق لمواجهة الكوارث لمواجهة أفضل:

بدأ سيادته العرض التقديمي بالتأكيد على أن هناك فرق بين الأزمات والكوارث، حيث أشار إلى أن الكوارث تخلف الوفيات وتؤدي إلى تدمير الممتلكات، ولكن الأزمات هي شيء أكبر من ذلك، فالعالم يعيش هذه الآونة الأزمة المالية العالمية وتعد ذلك إحدى الأزمات، بينما كارثة المد البحري تسونامي التي حدثت عام ٢٠٠٤ صنفت كارثة ولكنها خلفت عدة أزمات. وفي المجمل تعد كافة الكوارث نوعاً من الأزمات ولكن ليس بالضرورة كل الأزمات تعد كوارث. وأشار سيادته أنه ذكر هذا الفرق بين الأزمات والكوارث لأن العرض الذي سيقدمه يركز فقط على الكوارث.

وأشار سيادته إلى أن المملكة المتحدة لم تعاني من الكوارث الطبيعية باستثناء السيول، على غير الوضع في مصر، ولكن المملكة المتحدة قد شهدت خلال الـ ٢٥-٣٠ عام السابقة عدد من الكوارث

الاصطناعية التي من صنع الإنسان مثل: حريق في إستاد كرة قدم أدى إلى وفاة ٥٥ شخصا، انفجار طائرة بان أمريكا رقم ١٠٣ قبالة اسكتلندا أدت إلى وفاة ٢٧٠ شخصا، حريق وانفجار في بريمة بتروك في بحر الشمال أدى إلى وفاة ١٦٧ شخصا، وكارثة عبارة أدت إلى وفاة ١٩٢ شخصا. كما أضاف سيادته أن مصر قد عانت من بعض الكوارث التي من صنع الإنسان مشابهة للسابق ذكرها مثل حريق القطار، وكارثة غرق العبارة، وكذلك انهيارات المباني... الخ.

انتقل سيادته بعد ذلك للحديث عن أهمية تعزيز القدرات والاستعداد بهدف الاستجابة الفعالة للكوارث، حيث أشار إلى أن هناك عدد من الإجراءات التي تمكن الحكومات والجهات المعنية للاستجابة السريعة والفعالة للكوارث، بهدف الحفاظ على الأرواح والممتلكات وتقليل الخسائر والتأثيرات السلبية على البيئة.

وقد أوضح سيادته أهمية معرفة إذا ما كانت الدولة مستعدة للاستجابة لمثل هذه الكوارث أم لا، هل هناك أدوار ومسؤوليات وواجبات محددة وهل هناك نظم وبرامج ومعايير وخطط وسيناريوهات أم لا، ولكن الأهم من ذلك هو الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة التي تطبق الأنظمة والخطط والسيناريوهات وتؤدي دورها بفاعلية وكفاءة.

وحول المهارات والإمكانيات - التي يجب أن تتوفر في فريق العمل المعني بالاستعداد والاستجابة للكوارث - أشار إلى أن هناك بعض المهارات الأساسية التي يجب أن تتوفر لديهم مثل التوقع، وقد عقب سيادته على ذلك مشيراً إلى أن مهارة توقع الأحداث هي ما يطلق عليه المسح الشامل للموقف وقدرات التنبؤ بالأحداث والكوارث المحتملة التي قد تتعرض لها مصر مثلاً خلال الخمس سنوات المقبلة، حيث أضاف أن هذه المسؤولية يمكن أن يقوم بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وأضاف أنه في المملكة المتحدة فإن السكرتارية الخاصة بالحماية المدنية هي من تقوم بهذه المهمة.

ثم انتقل سيادته إلى المهارة الثانية التي يجب أن تتوفر لدى فريق العمل في مجال الاستعداد والاستجابة للكوارث وهي المعرفة والإلمام بالموقف عن طريق رصد وتجميع البيانات والمعلومات والقدرة على تحليلها ورصد أي تطورات قد تطرأ على الموقف. ثم أشار إلى المهارة الثالثة وهي القدرة على اتخاذ القرار، وقد أشار إلى أهمية اتخاذ القرار بين عدد من الاختيارات المطروحة أو السيناريوهات المختلفة، وأن اتخاذ القرار يعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة، ولذلك تتسم عملية اتخاذ القرار بضيق الوقت المتاح وكذلك المخاطرة.

وانتقل سيادته بعد ذلك للحديث عن مهارات التواصل والتنسيق، حيث أشار إلى أهمية التواصل والتنسيق الجيد بل والمحكم في الكوارث، وقد شدد سيادته على أهمية التنسيق وتداول المعلومات بشكل صحيح وللجهات المعنية أثناء الكوارث، وكذلك أشار إلى حق المواطن أيضا في معرفة ما يدور من أحداث وتطورات الموقف بشكل يتسم بالشفافية. وفي هذا الصدد أشار إلى أهمية وجود نظام اتصالات فعال للاستخدام أثناء الكوارث وحالات الطوارئ يمكن من الإبلاغ بالأحداث والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية، وأشار إلى إعصار كاترينا الذي ضرب ولاية نيو اورليانز بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٥، حيث أدت قوة الإعصار إلى انقطاع اغلب وسائل الاتصال بين الأجهزة المعنية بإدارة الحدث للتنسيق أثناء هذه الكارثة بسبب ما خلفه الإعصار من رياح وفيضانات أدت إلى انقطاع مصادر الكهرباء والاتصالات.

كما أشار إلى تفجيرات لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥ والتي أعقبها مشكلات في انقطاع الاتصالات، وكذلك مشكلات في انقطاع الاتصال بين فرق الطوارئ العاملة في مكان التفجير والمقرات الرئيسية. ولهذا يجب أن يكون هناك تخطيط مسبق لكيفية استمرار تشغيل البنية الأساسية والمرافق والخدمات الحيوية والإستراتيجية في حالات الطوارئ أو أثناء الكوارث مع وجود بدائل جاهزة للاستخدام.

ثم انتقل سيادته للحديث عن أهمية فريق العمل أثناء الأزمات حيث أشار إلى أنه لا تستطيع جهة واحدة أن تتولى زمام الأمور والإغاثة والإسعافات والإخلاء وتأمين المرافق والخدمات... الخ وكافة الأعمال المرتبطة بوقوع الكارثة، ولذلك أشار سيادته إلى أهمية تضافر كافة جهود القطاعات المختلفة والوزارات والجهات المعنية كلا في مجاله. هذا وقد أضاف سيادته أنه في حادث تفجيرات لندن الشهير، فقد ذكر في تقرير تحليلي بعد الحادث أسباب نجاح السيطرة على الموقف وأعمال ما بعد الكارثة أن أحد أهم أسباب نجاح السيطرة وعمليات الإغاثة وغيره من أعمال ما بعد الكارثة كان وجود خطط مسبقة لحالات الطوارئ وكيفية التصرف في هذه الأحداث، وكذلك التدريب الذي تم على خطة الطوارئ والذي تم تنفيذه في شهور سابقة لهذا الحادث. كما أشار سيادته في هذا السياق إلى منتخب مصر القومي لكرة القدم الذي استطاع الفوز بكأس الأمم الإفريقية ٦ مرات أكثر من أي دولة أخرى، وقد أوضح سيادته أن اللاعبين في الفريق القومي من نوادي مختلفة وأنه إذ لم يكن هناك تخطيط مسبق وتدريب جماعي لأعضاء الفريق القومي فإنه كان من المستحيل تحقيق الفوز بالبطولة، وقد أكد سيادته على أهمية التخطيط المسبق قبل وقوع الكارثة وكذلك التدريب على هذه الخطط للتأكد من عدم وجود أي ثغرات في الخطط الموضوعة.

انتقل سيادته بعد ذلك للحديث عن الصفة التالية التي يجب أن تتوفر في العاملين بمجال التخطيط والإغاثة من الكوارث، وهي مهارات القيادة وعلى ذلك فهؤلاء العاملون في مجال الاستجابة للكوارث يجب أن يكون لديهم مهارات القيادة والقدرة على الإدارة والسيطرة على الموقف، كما أشار إلى أن هناك فرقا كبيرا بين المدير والقائد حيث أشار إلى رأي الأستاذ الدكتور- إبراهيم زالزنك أستاذ الإدارة بجامعة هارفارد في هذا الشأن أن المدير هو من يهتم بحلول جذرية للمشكلات التي قد تطرأ أثناء العمل كما يهتم أيضا بتفادي المخاطر ولهذا يتخذ قرارات هادئة وقد تكون بطيئة، أما القائد أثناء الكارثة هو من يهتم باتخاذ قرارات من شأنها أن تنقذ الموقف الصعب وتكون صحيحة في الوقت المناسب ولا يهتم القائد بأن يفكر في حلول جذرية وإنما يتخذ قرارات سريعة لإنقاذ الموقف وتقليل خسائر الكارثة، وكذلك تفعيل القيادة والسيطرة على الموقف. ولهذا فقد أكد سيادته على أهمية اختيار ذوي القدرة على القيادة والسيطرة وليس من يستطيع الإدارة فقط، كما عليهم أن يخضعوا للتدريب المناسب حتى يتمكنوا من السيطرة واتخاذ القرارات الصحيحة في الموقف الصعبة التي يكون الوقت فيها عامل ضغط والخطأ يكلف الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات.

كما اختتم سيادته العرض الذي قدمه بالحديث عن موضوع هام وهو ضرورة تعلم الدروس المستفادة من الأخطاء السابقة، فقد مر العالم بكوارث كثيرة مثل، الزلازل والفيضانات والمد البحري تسونامي والأعاصير والبراكين والعواصف والانهيئات الأرضية... الخ وما زال البشر يكررون نفس الأخطاء في كل مرة. فالتعلم من أخطاء الكوارث السابقة ليس كافيا ولكن الأهم هو تحديد السلبيات ونقاط الضعف والعمل على تلافيها لكي لا يتم تكرارها مرة أخرى. وقد أشار سيادته إلى حادث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية من عام ٢٠٠١، الذي تم فيه تفجير مركز التجارة العالمي بولاية نيويورك وبعض التفجيرات الأخرى بمقر البنتاجون، وأوضح أن هذا الحادث الذي كان له دوبا عالميا، لم يكن بشيء جديد، فقد تم اختطاف طائرات في الماضي وكذلك تم تفجير أماكن حيوية من قبل، كما تم مهاجمة مركز التجارة العالمي نفسه قبل ١١ سبتمبر وذلك في عام ١٩٩٣، ولكن الفشل في التعلم من أخطاء الماضي والكوارث التي تحدث، يؤدي إلى الفشل في الاستجابة للكوارث عندما تحدث مجددا.

٣. السيد/ ميشيل نيمر - تطوير قدرات الاستعداد المسبق للكوارث - المفهوم الألماني:

بدأ سيادته العرض التقديمي بالتأكيد على أن نوع التهديدات التي تواجه ألمانيا قد تغيرت بعد انتهاء الحرب الباردة، فلم تعد التهديدات تتمثل في النزاعات والصراعات المسلحة بين الدول، والعمل من أجل منع تلك النزاعات والصراعات، فالعالم الآن يواجه تحديا خطيرا من قبل الجماعات الإرهابية، والتي يمكن أن تستهدف شبكات البنية الأساسية للدول، وتتسبب في تدميرها.

كما أن الأخطار والتهديدات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أصبحت متزايدة بشكل مستمر، هذا بالإضافة إلى ما تتوقعه مختلف المؤسسات الدولية من التأثيرات المحتملة لقضية التغيرات المناخية، والاحتباس الحراري، وما تفرضه هذه القضية من تحديات هائلة أمام المجتمع الدولي ككل، وما تتسبب فيه من كوارث وظواهر مناخية حادة تشهدها مختلف دول العالم مثل: الفيضانات، والسيول، والجفاف، وموجات الحر أو البرد الشديدة، وحرائق الغابات... الخ.

وكل ما سبق من تهديدات ومخاطر محتملة تتطلب من الجميع ضرورة الاستعداد الجيد والمسبق لهذه الأخطار، وبناء نظم فعالة لإدارة الأزمات، والحد من أخطار الكوارث، وتوظيف الإمكانيات اللازمة - محليا ودوليا - لمواجهة هذه الأخطار.

ثم انتقل سيادته بعد ذلك إلى عرض النموذج الألماني في مجال الاستعداد للكوارث، مؤكدا على أن التخطيط والتنسيق على المستوى المركزي فقط في مجال الاستعداد للكوارث، والحد من أخطارها لا يعني وجود نظام فعال في هذا المجال، فالحقيقة تقتضي ضرورة الاستعداد للكوارث في المواقع المحتملة لحدوثها، وهذا ما يفسر لامركزية نظام الحماية المدنية في ألمانيا، ووجود مشاركة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا النظام.

ووفقا للدستور الألماني (المعروف باسم القانون الأساسي) فإن الولايات الألمانية (وعددها ١٦ ولاية) مسؤولة عن الاستعداد للكوارث والوقاية منها، وضرورة التأكد من توافر وكفاءة كافة العناصر البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ ذلك، كما تتحمل كل ولاية مسؤولية إدارة العمليات في حالات الأزمات الكبرى، وكذلك في حالات الكوارث والطوارئ التي قد تطول أكثر من مقاطعة/ منطقة داخل الولاية الواحدة.

ولما كان الدستور الألماني يقيد سلطات وصلاحيات الحكومة الفيدرالية في مجال الحماية المدنية، حيث أن الدستور ينص على أن الحماية المدنية التابعة للحكومة الفيدرالية مسؤولة - فقط - عن حماية

المدنيين في أوقات الحروب، فإن الحماية المدنية في هذه الحالة تكون أحد أوجه الدفاع الوطني، وتكون جهازا مساعدا للقوات المسلحة الألمانية.

وما سبق يقودنا إلى نوعين من القوانين والإدارة التنفيذية، وهما على النحو التالي:

- التخطيط للطوارئ في حالة السلم، ويُعدّ مسؤولية اختصاص الولايات.
- التخطيط للطوارئ في حالة الحرب، ويُعدّ مسؤولية الحكومة الفيدرالية.

وفيما يتعلق بالمستوى الفيدرالي لإدارة الأزمات والكوارث في ألمانيا، فهناك وزارة الداخلية التي تختص بكل ما يتعلق بقضايا الحماية المدنية، ويتبع وزير الداخلية مديرا مستقلا للحماية المدنية وإدارة الأزمات، وتُشرف وزارة الداخلية على جهازين للعمليات في مجال إدارة الأزمات والكوارث، وهما:

- المكتب الفيدرالي للحماية المدنية، والمعونة في حالات الكوارث: ويُعدّ هذا المكتب - الذي تمّ تأسيسه في مايو عام ٢٠٠٤ - وسيلة هامة لقيام الحكومة الفيدرالية بدعم التنسيق والتعاون مع الولايات الألمانية دون الحاجة إلى تعديل القوانين القائمة، ويعاون هذا المكتب جميع الولايات في تقديم المعلومات وتحليل البيانات، (وصلت ميزانية هذا المكتب عام ٢٠٠٨ إلى ١٠١,٤ مليون يورو).
- المكتب الفيدرالي للإغاثة: حيث تمّ تأسيسه عام ١٩٥٠، ويُعدّ منظمة فاعلة للغاية في تقديم خدمات الإغاثة، بالإضافة إلى عدد الموظفين بهذا المكتب (والذي يصل إلى ٨٠٠ موظف) يمكن للمكتب استدعاء المتطوعين، والذين يصل عددهم - الآن - إلى ٨٠ ألف متطوع، يضمون عددا كبيرا من الفنيين، والمهندسين، والخبراء اللوجستيين، ومختلف التخصصات الأخرى، ويؤدي هذا المكتب دورا رئيسيا في عمليات الإنقاذ، وإعادة الإعمار (وصلت ميزانية هذا المكتب عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٥ مليون يورو).

وقد أكد سيادته مرة أخرى على أن هذه الأجهزة تتبع الحكومة الألمانية، ولا تختص سوى في أوقات الحرب فقط، إلا أن هذه الأجهزة تُشرف على توزيع الأجهزة والوسائل اللازمة لاستعداد الولايات الألمانية لمواجهة الكوارث، سواء في أوقات الحروب أو في أوقات السلم، وعلى ذلك فإن هذه الأجهزة تُعدّ أجهزة مُشرفة على الولايات الألمانية في أوقات الحروب، ومُساعدة لها في أوقات السلم.

ويعتمد النظام الألماني في مواجهة الأزمات والكوارث، والحدّ من أخطارها على منظومة كبيرة من المتطوعين تضم ما يزيد عن ١,٢ مليون متطوع، يقومون بدورا رئيسيا في مجال الاستعداد للكوارث

ومواجهتها، ولاسيما في فرق إطفاء الحرائق، وتقود منظومة العمل التطوعي في ألمانيا في هذا المجال ٥ منظمات للمتطوعين/ من بينها جمعية الصليب الأحمر الألمانية، والتي تُضيف إلى عدد المتطوعين في ألمانيا نصف مليون متطوع آخرين بخلاف العدد المذكور أعلاه.

ونظرا لما تفرضه أخطار الكوارث من تهديدات كبيرة، فقد عملت الحكومة الفيدرالية الألمانية - بالتنسيق والتعاون مع الولايات الألمانية - على إعداد إستراتيجية جديدة لحماية الشعب الألماني، تقوم بموجبها الحكومة الفيدرالية بتعظيم دورها في مجال مواجهة الكوارث الكبرى التي قد تتعرّض لها ألمانيا، والتي قد تحتاج - في مواجهتها - إلى إمكانات تفوق إمكانات ولاية واحدة، أو الكوارث التي قد تتعرّض لها أكثر من ولاية ألمانية، إلا أن ذلك لا يعني عدم اختصاص كل ولاية بتحمل مسؤولياتها في مواجهة الكوارث والاستعداد لها.

كما أكدّ سيادته على الالتزام الألماني التام للتنسيق والتعاون - من خلال الاتحاد الأوروبي - مع مختلف الدول الأوروبية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وأهمية ذلك التعاون في حماية الشعوب من التأثيرات السلبية للكوارث، خاصة الكوارث العابرة للحدود، حيث ترى ألمانيا أهمية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي بدون مضاعفة/ زيادة عدد المؤسسات، فعلى سبيل المثال، تدعم ألمانيا فكرة وجود فرق للانتشار السريع للمساعدة في حالات الكوارث، وليس وجود فريق دائم لإدارة الكوارث، كما تدعم ألمانيا تطبيق التدريبات العملية المشتركة.

وفي نهاية العرض التقديمي، أشار سيادته إلى أنه في سياق تدعيم التعاون الدولي - خاصة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط - في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، فقد أطلقت ألمانيا مبادرتين هامتين: الأولى مقترح تطوير نظام الإنذار المبكر لموجات المد البحري (تسونامي) في البحر الأبيض المتوسط، والثانية مقترح تأسيس شبكة من المؤسسات الأكاديمية في مجال إدارة الكوارث في المنطقة.

٤. السيد/ يارن لاتريونج - خطر تسونامي في البحر الأبيض المتوسط:

قد بدأ سيادته بعرض بعض الخرائط لمنطقة البحر المتوسط التي توضح احتمالية تعرض هذه المنطقة للزلازل وكذلك ظاهرة المد البحري تسونامي، وقد أشار سيادته إلى أنه في محاولة للتعلم من الماضي فقد بدأ المعهد بمحاولة تقصى إذا كانت ظاهرة تسونامي قد حدثت في البحر المتوسط قبل ذلك فقد وجد الباحثون أنها قد حدثت قبل ذلك مرات عديدة، وقد تم تسجيل بعض البيانات عن ذلك، وقد شرح سيادته هذه الظاهرة على أنها تنتج عن زلزال قوى، ولكن ليس بالضرورة كل زلزال يؤدي لحدوث تسونامي مما يجعل التكهن بحدوث ظاهرة تسونامي أمرا صعبا للغاية.

بعد ذلك انتقل سيادته للحديث عن الإجراءات التي تمت بعد حدوث تسونامي عام ٢٠٠٤ في المحيط الهندي، تم عمل نظام للرصد والإنذار المبكر بظاهرة تسونامي في الدول المتضررة والمحتمل تعرضها لهذه الكارثة الطبيعية والواقعة في منطقة البحر المتوسط، وربط مراكز الرصد والإنذار بهذه الدول بمركز إقليمي يسجل هذه البيانات ويقوم بتحليلها ورسم خرائط المخاطر وتحديد المواقع الأكثر تعرضا أو المحتمل تعرضها لكارثة تسونامي. كما أشار سيادته إلى أن هناك بعض العوائق في أنظمة الرصد والإنذار الخاصة بالدول من حيث عدم وجود نماذج موحدة للبيانات، وكذلك هناك بعض المشكلات الخاصة بنقل المعلومات في نفس الوقت التي تحدث فيه عمليات تسجيل الزلازل والهزات الأرضية. كما أن هناك نقص في بعض البنية الأساسية الخاصة بمراكز الرصد والتسجيل في هذه الدول.

كما أضاف سيادته أن هناك بعض المتطلبات من دول المنطقة التي أوجزها في التالي:

- التزام الدول بالمشاركة في هذه المبادرة.
- التزام الدول بإتاحة المعلومات والبيانات التي تسجلها المراكز القومية الخاصة بها، وذلك بهدف تحليل هذه البيانات للاستفادة منها على النطاق الإقليمي والعالمي.
- التزام الدول بإتاحة الصور والخرائط المأخوذة بالقمر الصناعي.
- تشغيل مراكز رصد الزلازل القومية الخاصة بكل دولة على مدار ٢٤ ساعة.
- الالتزام بتحمل المسؤولية وتخصيص ميزانية منفصلة بكل دولة وذلك للصيانة والتشغيل في كل المراكز القومية الخاصة بكل دولة.

ثانياً: الجلسة الثانية، تحت عنوان " الحد من أخطار الكوارث":

ترأس هذه الجلسة السيد الأستاذ مصطفى محقق – مدير المكتب الإقليمي للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبدأ حديثه بمقدمة عن الحد من أخطار الكوارث و تعريفها و طرق وأساليب الحد من أخطار الكوارث وذلك من خلال زيادة استعداد المجتمعات الأكثر تعرضاً لأخطار الكوارث.

١) الأستاذ / كارل أوتو زيننتال – الحد من الأزمات ونظم الإنذار المبكر – خبرات ألمانية:

بدأ سيادته بالحديث عن الحد من أخطار الكوارث ونظم الإنذار المبكر في ألمانيا، وقام بعرض لتطور أعداد الكوارث الطبيعية خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٦ على مستوى العالم وحجم الخسائر المادية والبشرية جراء تلك الكوارث الطبيعية.

واستعرض نتائج لبعض الدراسات لجهات ألمانية والتي من خلالها تبين أن هناك انخفاض ملحوظ في أعداد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية خلال الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ مما يوضح أن هناك نظم ناجحة للتعامل مع الكوارث الطبيعية للحد من أخطار الكوارث، كما تبين أيضاً زيادة أعداد المتضررين من الكوارث الطبيعية خلال نفس الفترة مما يثير تساؤلاً حول ما إذا استمر هذا التزايد مما سيكون له تأثير سلبي على التنمية المستدامة.

كما أشار سيادته إلى أن الكوارث المناخية تتسبب في ٧٥٪ من الكوارث الطبيعية، ٤٥٪ من الأحداث القدرية و ٨٠٪ من الخسائر الاقتصادية.

وأوضح سيادته أن أكبر الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها ألمانيا هي فيضانات نهر الراين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ – فيضان نهر الأودر عام ١٩٩٧ – فيضان نهر الإيلب عام ٢٠٠٢، وأهم العواصف هي عاصفة لوثر عام ١٩٩٩ وعاصفة كينيل عام ٢٠٠٧.

ثم تطرق سيادته إلى مفهوم الحد من أخطار الكوارث ومكوناته وهي تحليل المخاطر والمقاييس الفنية وغير الفنية (التخطيط الإقليمي والتأمين والاستخدام الأفضل للأراضي)

كما شرح سيادته أن لتحقيق الاتصال الأمثل للحد من أخطار الكوارث يجب أن يكون كل الشركاء أعضاء في حوار مستمر، و أن أساليب الاتصال التي تعمل بكفاءة قبل وأثناء وبعد الأزمة تعد هي المفتاح للحد من الأخطار المتوقعة عن طريق التوعية بتلك الأخطار قبل حدوثها لمواجهة أفضل.

ثم أشار سيادته إلى اللجنة الألمانية للحد من الكوارث والتي أنشئت عام ٢٠٠٠ وأعضاؤها هم: المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، المعاهد العلمية، الإعلام، شركات التأمين، هيئات حكومية. وتهدف اللجنة إلى رفع الوعي المجتمعي ودعم متخذ القرار في الاستعداد للتعامل مع الكوارث والحد من الخسائر المادية والبشرية والاقتصادية الناجمة عنها.

وأضاف سيادته أن أعضاء اللجنة الألمانية للحد من أخطار الكوارث يعملون تطوعياً ويتم عمل انتخابات لعضوية اللجنة كل ثلاث سنوات.

ثم استخلص حديثه الخروج بالنتائج التالية:

- أن الكوارث لا توقفها أي حدود، لذا فالتعاون عبر الحدود هو المطلوب.
- الأخطار تتسم بالديناميكية، فالتغيرات العالمية قد تساهم في وجود أخطار.
- الكوارث الطبيعية تمثل تهديداً لجهود التنمية المستدامة.
- أهمية نظم الإنذار المبكر في التعامل مع الكوارث.
- تحليل المخاطر مهم للغاية ويجب استخدامه للتمكن من عمل نظم الإنذار المبكر.

(٢) الأستاذ الدكتور أحمد بدوي – الحد من أخطار الكوارث من أجل مستقبل أكثر أمناً:

بدأ سيادته بالحديث عن الاحتفال بيوم الأرض وهو الموافق الأربعاء ٢٢ أبريل ٢٠٠٩، وأفاد أن الغرض من احتفال العالم بهذا اليوم هو أن هذا اليوم يُذكرنا، بأن كوكب الأرض ليس فقط الكوكب الأكثر روعةً في نظامنا الشمسي، لكن أيضاً بيتنا وحياتنا، وكذلك يذكرنا بمسؤولية علوم الأرض نحو إبقاء هذا الكوكب وبيئته لكل أجيالنا القادمة.

ثم قام باستعراض للخريطة العالمية للكوارث خلال عام ٢٠٠٦ حيث تعرض العالم لعدد ٨٦٠ كارثة طبيعية، وخلال عام ٢٠٠٧ تعرض العالم إلى ٩٦٠ كارثة طبيعية.

ثم أشار إلى أهمية التفرقة بين الكوارث والظواهر الطبيعية والأخطار التي تنجم عن كل منها وأفاد أن خلال الثلاثون عاما الماضية هناك زيادة مطردة في الخسائر المترتبة على الكوارث الطبيعية. وتطرق إلى الحقائق التالية:

- أن هناك زيادة في الخسائر المادية والبشرية والاقتصادية المترتبة على الكوارث الطبيعية.
- لا توجد أمة أو شعب لديها مناعة من الكوارث الطبيعية.
- النشاط البشرى هو الذي يزيد من الكوارث الطبيعية.
- أكثر من ٩٠٪ من وفيات العالم ناتجة عن الكوارث الطبيعية من الدول الفقيرة.
- لذلك فنحن بحاجة ماسة للتقليل أو الحد من أخطار الكوارث.

ثم تناول بعد ذلك تعريف لمفهوم الخطر (Hazard)، وتأثر الأمم والمجتمعات بالخطر (Vulnerability) ومدى التعرض أو ثقافة البشر للتعامل مع الكارثة (Exposure). وشرح معدلة كيفية إدارة الخطر: [Disaster Risk = Hazard × Vulnerability / Manageability (capacity)]

ثم تحدث بعد ذلك عن كيفية الحد من أخطار الكوارث خلال الثلاث مراحل المختلفة للكوارث و أكد على ضرورة إتباع الآتي للحد من أخطار الكوارث في مرحلة ما قبل الأزمة:

- التأكيد على الاستعداد المسبق للكوارث.
- تطبيق نظم الإنذار المبكر.
- الاستخدام الأمثل للأراضي.
- نشر الثقافة والتوعية المجتمعية.
- إعداد خطط الإخلاء والطوارئ والتدريب عليها.
- استخدام أكواد خاصة للبناء.

ثم أنهى حديثه بأن الأخطار حقيقة، لذا يجب أن نستغل الفرص اليوم وبدون تأخير لحماية الحياة والإنسانية وأن هناك ثلاثة مبادئ يجب أن تُوجَّهنا وهي:

١. يمكن أن تتخيل أمة تعيش مع الكوارث الطبيعية ومالها من مخاطر بخطط إستراتيجية للحد من الكوارث في الوقت والمكان المناسب.
٢. البناء بمواد مطابقة للمواصفات، متماشيا مع الظروف المحلية، مطبقا لأكواد البناء وبعيدا عن أماكن الخطر.
٣. يمثل البشر القلب النابض لأية إجراءات أو استعدادات ناجحة للحد من الكوارث.

(٣) اللواء/ نادر نعمان – إجراءات الحد من أخطار الحرائق الكبرى:

بدأ سيادته الحديث بشرح مبسط لهدف هذا العرض حيث بين سيادته أسس حماية المبنى أو المنشأة ومحتوياتها والعاملين بها والمتردددين عليها من أخطار الحريق، من ثم تحدث سيادته عن أن حماية الأرواح تأتي في المرتبة الأولى ثم حماية عناصر الإنتاج ومكونات المنشأة من جميع الأخطار تأتي في المرتبة الثانية، لأن أسباب الحوادث ترجع للسلوك البشرى الخاطئ.

من ثم بدأ سيادته في شرح مبسط لمعنى كلمة (الحرائق الكبرى)، حيث عرفها سيادته بأنها انتشار كبير للنار غالباً ما يحدث بصورة مفاجئة يستدعى سرعة التحرك لمواجهة ذلك بغرض تلافى آثاره الضارة التي قد تعرض أرواح الأفراد للإصابات الجسيمة أو الوفاة، كما أنها قد تؤدي لأخطار جسيمة لعناصر إنشاء المبنى ومكونات الإنتاج بما يهدد بتوقف المنشأة عن ممارسة نشاطها المعتاد وتهدد الاستثمارات المالية بأخطار جسيمة وقد ترقى الحرائق الكبرى في هذه الحالة إلى مستوى الكارثة.

ثم تطرق سيادته بالحديث عن وصف الحريق الكبير بأنه:

- حادث كبير يحدث غالباً بصورة مفاجئة.
- يستدعى سرعة المواجهة والتعامل المخطط معه أو مع آثاره.
- تجهيز خطط الطوارئ للتعامل مع هذا الحدث.
- يستدعى حماية وتأمين الأرواح التي تمثل ثروة لا يمكن تعويضها.
- توجب تدريب الشاغلين على خطة الإخلاء والتجمع بمناطق أمنة.
- تأمين عناصر الإنتاج ومقومات المنشأة الأساسية من الانهيار.

من ثم قسم سيادته الحرائق الكبرى إلى ٣ أنواع وهي:

- حرائق الأنشطة الصناعية.
- حرائق السفن.
- حرائق المباني.

من ثم تحدث سيادته عن أخطار الحرائق الكبرى وقسمها إلى ٣ أقسام وهي:

- الخطر الشخصي: وهو مخاطر تعرض الأفراد شاغلي المنشأة والمتريدين عليها للإصابة أو الوفاة.
- الخطر التدميري: وهي مخاطر الحريق التي تؤثر على مكونات ومحتويات المبنى بالأضرار.
- الخطر التعرضي: وهي المخاطر التي تهدد المواقع القريبة لمكان الحريق ويطلق عليه الخطر الخارجي.

ثم عرض سيادته سبل وطرق التقليل من آثار الحرائق الكبرى الضارة وذلك من خلال دراسة سلوكيات النار وأساليب انتشارها لكي توضع اشتراطات الحماية اللازمة لمواجهتها وأيضا عن طريق إعداد التجهيزات الملائمة لمواجهة الحريق عند حدوثه ووضع خطط حماية وتأمين شاغلي المبنى من خطر الحريق، وأخيرا تدريب الأفراد على المواجهة السريعة لتلافي الأخطار الجسيمة الناتجة عن تطور الحريق.

ثم تحدث سيادته عن الاشتراطات التي يجب مراعاتها عند بناء أي مبنى، لأن مراعاة تلك الاشتراطات تقلل من الخسائر الناجمة عن الحرائق ما إذا حدثت في أي مبنى، من ثم أكد سيادته على الاشتراطات الخاصة بمحتويات المبنى ومصادر الطاقة المستخدمة به كالتوصيلات الكهربائية، وأنه يجب علينا التأكد من سلامة التوصيلات الكهربائية، وأنها معزولة وموضوعة داخل الحوائط أو مسارات من مواد مقاومة للحريق ومطابقة للمواصفات الفنية، كما أننا يجب أن نتأكد من وجود مصادر لفصل الكهرباء يدويا وأخرى تعمل أوتوماتيكيا وذلك في حالة الأحمال الزائدة أو قصور في الدوائر الكهربائية وأن تكون الوصلات الكهربائية مطابقة للمواصفات الفنية.

وأنه في حال وجود وصلات للغازات القابلة للاشتعال يجب أن تكون توصيلات الغاز من معدن يتحمل الصدمات وأن يحكم ربط توصيلاتها وفي حالة استعمال خراطيم كاوتشوك يجب أن يكشف عليها من وقت لآخر للتأكد من سلامتها، كما يجب تزويد توصيلات الغاز بمحابس لمنع تدفق الغاز عند اللزوم، وأن تحفظ اسطوانات الغاز في مكان مناسب بعيدا عن المواد السهلة الاحتراق ومصادر الحرارة، ويجب

غلق محابس الغاز في حالة عدم الاستعمال. كما يحذر وضع اسطوانات الغاز في العراء لمنع تعرضها للمؤثرات الجوية كالحرارة مثلاً.

ثم تحدث سيادته عن طرق التخزين داخل المباني بشكل عام، وأن سوء تخزين المواد داخل المباني من شأنها أن تحدث في حالة الحريق آثاراً سلبية كبيرة ومن الممكن أيضاً أن تساعد على الحريق.

وأنه يجب أن يتم التخزين داخل مخازن مشيدة من مواد مقاومة للحريق، فمن المفترض أن يتم التخزين في مبنى مستقلاً بذاته بقدر الإمكان ولا يعلوه مبان أخرى، وأن يكون موقع التخزين قريباً من مصادر المياه التي تستخدم في أعمال مكافحة الحريق.

أما بالنسبة للتخزين خارج المبنى فقد تحدث سيادته عن طرق التخزين وكيفية الحفاظ على المواد المخزنة وتأمينها ضد أخطار الحرائق وذلك باتباع الآتي:

- أن تكون بعيدة بمسافة مناسبة عن خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة والكبارى العلوية.
- ألا تكون أسفل الريح بالنسبة للمصانع ذات الخطورة أو منتجات الشر كالمداخن.
- أن تحاط بسياج مرتفع من المباني أو السلك الشبك.
- تمهيد الأرض لسهولة حركة السيارات والأوناش .
- وضع المخزونات على طبالي خشبية وعلى هيئة رصات.
- أن يكون بينها ممرات كافية الاتساع (لا تقل عن ٣ أمتار في الاتجاهات الأربعة).

ثم تحدث سيادته عن الاشتراطات الخاصة بالتجهيزات الإطفائية بالمبنى، وأن تلك الاشتراطات تنقسم إلى نوعين هما الإنذار والتجهيزات الإطفائية ويشمل الإنذار على (الإنذار اليدوي - الإنذار التليفوني - الإنذار التلقائي - الإطفاء التلقائي)

والتجهيزات الإطفائية وتشمل على (أجهزة الإطفاء اليدوية - أجهزة الإطفاء المحمولة على عجل - بطانيات مكافحة الحرائق - ملابس الوقاية للأفراد).

ثم تطرق سيادته للحديث عن غرفة عمليات الطوارئ وما يجب أن تكون عليه من تجهيزات في المعدات والأفراد وأن التخطيط المسبق للأزمات وحصص الإمكانيات وتوفير المعلومات وتحقيق وسائل

الاتصال السريعة والمناسبة وتحريك فرق المواجهة والنجادات والمعونة الخارجية كلها تعتبر من الأمور التي تعاون في الحد من الأخطار خاصة أخطار الحرائق الكبرى.

وأنة من أهم مبادئ إدارة الأزمة ضرورة توفير مكان مناسب لمن سيتولى الإدارة مع إعداد وتجهيز هذا الموقع بالإمكانيات والوسائل التي تتيح له إدارة حالة الطوارئ بالكفاءة العالية، من ثم عرض سيادته بعض الصور لغرف عمليات إدارة الأزمات والكوارث في بلدان مختلفة وما تشمله تلك الغرف من أجهزة ومعدات حديثة وأفراد مدربين على إدارة الأزمة أو الكارثة.

ثم ختم سيادته عرضه بالمقولة التي توضح أن قبطان السفينة هو آخر من يغادرها في حالة تعرضها للغرق فإن الأفراد المسؤولين عن أجهزة الطوارئ (الإطفاء والإسعاف والإنقاذ والأمن) هم آخر من يغادرون المنشأة في حالة تعرضها لخطر.

٤) السيد توماس إيجلهاف – الإدارة والاتصال أثناء الأزمات – خبرات ألمانية:

بدأ حديثه بالهيكل الإداري لولاية "بادن" الألمانية وشرح النظام المزدوج للقانون والإدارة التنفيذية أثناء الأزمات والكوارث وهما:

- التخطيط للطوارئ في حالة السلم، ويُعدّ مسؤولية/ اختصاص الولايات.
- التخطيط للطوارئ في حالة الحرب، ويُعدّ مسؤولية الحكومة الفيدرالية.

ثم قام سيادته بشرح مستويات القيادة والاتصال والسيطرة أثناء الكوارث فهناك ثلاثة مستويات للقيادة والسيطرة على النحو التالي:

- المستوى السياسي.
 - المستوى الإداري.
 - المستوى العملي أو التكتيكي.
- كما شرح مصفوفة القيادة والسيطرة على المستوى التكتيكي – العملي وتكون من:
- أ. وحدة التكتيك و تتكون من مجموعتين (١٨ شخص).
 - ب. شركة أو وحدة متخصصة مسؤولة في منطقة الحدث (الفريق المسؤول).
 - ج. وحدة إغاثة في منطقة الحدث (٩ أفراد).

د. أكثر من وحدة في أكثر من منطقة.

كما قام بشرح للهيكل الخاص بإدارة الكارثة على مستوى المنطقة الواحدة في حالة وجود أكثر من حدث في أكثر من منطقة في نفس الوقت.

كما شرح نظام الاتصال القديم في حالة الأزمات والكوارث والذي كان يتسم بعدم التنسيق في تداول المعلومات، و تطرق إلى أسلوب الاتصال وتبادل المعلومات الجديد (المطور) خلال الأزمة أو الكارثة والذي يعتمد على قاعدة بيانات إلكترونية لسهولة سرعة تداول المعلومات خلال الحدث الطارئ.

ثالثاً: الجلسة الثالثة، تحت عنوان " تجارب مصرية ناجحة":

ترأس هذه الجلسة السيد الأستاذ الدكتور/ محمود خميس - أستاذ بكلية العلوم - جامعة الإسكندرية، حيث قام سيادته بتقديم السادة المتحدثين، ورؤوس الموضوعات التي تناولتها العروض التقديمية خلال فعاليات الجلسة، والتي جاءت على النحو التالي:

١) الملاح إبراهيم خليفة - منظومة إدارة الأزمات والأحداث الطارئة في الطيران المدني المصري.

بدأ سيادته العرض بالحديث بشكل عام عن وزارة الطيران المدني وما تقدمه من خدمات للمواطنين، ثم تطرق سيادته للحديث عن طرق الأمن والسلامة لأنها من الاعتبارات الهامة في مجال أنشطة الطيران المدني التي تتسم بالسرعة بما يتوافق مع متطلبات الأمن والسلامة.

من ثم تطرق إلى فكرة إنشاء نظام لإدارة الأزمات والذي يمثل أقصر طريق للاستعداد المبكر للتعامل واحتواء التأثيرات السلبية للأزمات والكوارث في مجال نشاط (الطيران المدني)، وأن كافة جهات الطيران المدني من (شركات الطيران - وشركات البالون الطائر- الركاب والعملاء والبيئة والمجتمع المحيط) كلها معنية بالأزمة وقت حدوثها.

من ثم تحدث سيادته عن الاعتبارات الأساسية لإدارة الأزمات والأحداث الطارئة ولخصها فيما يلي:

- القوانين الوطنية والقواعد القياسية.
- اتفاقيات ومعاهدات دولية وإقليمية وثنائية.
- تأمين سلامة الطيران المدني.
- المحافظة على أرواح وممتلكات الركاب وحقوق المتضررين.

ثم تحدث سيادته عن كيفية السيطرة على الحركة الجوية داخل إقليم طيران الجمهورية، موضحاً وجود عدد ٦ محطات رادار تغطي إقليم الطيران داخل الجمهورية وتنقل البيانات إلى مركز القاهرة للملاحة الجوية عبر الأقمار الصناعية، بالإضافة لمحطة رادار ميناء القاهرة الجوية، وأن هذا كله يصب في مصلحة تأمين سلامة الطيران المدني.

ثم انتقل سيادته للحديث عن بعض الحقائق الواقعية في مجال مواجهه المخاطر التي تتعرض لها مصلحة الطيران المدني موضحاً سيادته أن لكل نشاط احتمالات بمواجهه بعض المخاطر، وأن منع الحوادث والمخاطر شيء مستحيل ولكن الحد والتقليل من الحوادث والمخاطر والأضرار والاستعداد المبكر

للتعامل معها هو الشيء المنطقي والقابل للتطبيق من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات الوقائية والعلاجية وجعلها ضمن إجراءات العمل اليومي بما يتوافق مع القواعد القياسية المنظمة لطبيعة النشاط، وأن جعل الاستعداد المبكر وخطط وإجراءات الطوارئ وخطط التشغيل البديلة هو الظل المصاحب لجميع أنشطة الطيران المدني بجمهورية مصر العربية وذلك لكي يتم تحقيق (الأمن - السلامة - الاستقرار - النجاح - الجودة - الاستمرار بالعمل - المنافسة).

ثم عرض سيادته بعض الأزمات والأحداث الطارئة التي يتعرض لها الطيران المدني ومنها:

- حوادث الطائرات.
- القنابل والمتفجرات.
- أعمال الاختطاف.
- الكوارث الطبيعية.
- الحرائق.
- أعطال مرافق المطارات.

وفي نهاية العرض تطرق سيادته للحديث عن سياسة وزارة الطيران المدني للتعامل مع الأزمات والأحداث الطارئة وذلك من خلال انتهاج الأسلوب العلمي لإدارة الأزمات، وأيضا نشر الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة، وتطبيق القواعد القياسية المحلية والدولية لتأمين سلامة الطيران المدني، وتحقيق الواقعية باللامركزية وتفويض الصلاحيات لمواجهة الأزمات والأحداث الطارئة، وأن الاستعداد المبكر بتوفير الإمكانيات ومتابعة علامات الإنذار المبكر لتحقيق سرعة الاستجابة لإنقاذ الأرواح والاستثمارات يقلل من الخسائر البشرية والمادية في حالة حدوث الأزمة أو الكارثة.

٢) المهندس الهامي الكردياني – خطة الإخلاء للمركز التجاري سيتي ستارز.

بدأ سيادته العرض بالحديث بوصف عام للمركز التجاري سيتي ستارز حيث إن المركز التجاري يتكون من عدد ٣ فنادق وخمس مبان سكنية، وهو مركز تجاري يُعدُّ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، يقع المشروع على مساحة ١١٤ ألف متر مربع، وقد أضاف سيادته موضحاً العدد الذي يتردد على هذا المبنى التجاري في الشهر الواحد ٢ مليون شخص تقريبا شهريا وحوالي ٢٠ مليون شخص سنويا.

من ثم تطرق سيادته للحديث عن حادث الحريق الذي تعرّض له المبنى في يوم ٨ نوفمبر ٢٠٠٧ الساعة الرابعة والربع عصرا، فقد شب هذا الحريق في أحد الوحدات التجارية الموجودة بالطابق الخامس وكانت هذه الوحدة تحت التجهيز والإنشاء، وكان يوجد في هذا الوقت ما يقرب من ٢٠ ألف شخص من زوار المبنى التجاري، حيث انتشر دخان أسود كثيف نتيجة اشتعال بعض المواد الموجودة في الوحدة قيد الإنشاء، من ثم تمت عملية الرصد لهذه الأدخنة السوداء من قبل كشافات الحريق المركبة بالمبنى فتم اتخاذ قرار الإخلاء الفوري لكل الزوار الموجودين بالمبنى وكان عددهم ما يقرب من ٢٠ ألف شخص، وتم إخلاء هذا العدد من الزوار فيما يقرب من ٩ دقائق ومن ثم أغلق المركز التجاري، وتم فتحه في تمام الساعة السابعة مساءً للسادة أصحاب المحلات وفي تمام الساعة التاسعة مساءً تم فتح المركز التجاري للسادة الزوار.

ثم تطرق سيادته للحديث عن خطة الإخلاء الخاصة بالمركز، والتي تم إعدادها ومراجعتها مع قطاع الإدارة العامة للأزمات والكوارث والحد من أخطارها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصري، وذلك لحماية زوار المركز التجاري (سيتي ستارز).

تحدث سيادته عن أهداف هذه الخطة ولخصها فيما يلي:

- الحفاظ على أرواح الزوار.
- الحد من الخسائر في الممتلكات.
- الحفاظ على صورة المشروع.
- السرعة في العودة إلى التشغيل الطبيعي للمركز التجاري.

وفي نهاية العرض أضاف سيادته أن هذه الخطة يتم تطبيقها بشكل شهري بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية لضمان فاعليتها في حال حدوث أزمة أو كارثة في هذا المبنى التجاري الكبير.

٣) الدكتور/ أحمد فكري - تجارب الهلال الأحمر الناجحة.

بدأ سيادته العرض بالحديث عن أنشطة الهلال الأحمر المصري مثل العمل الإغاثي وإدارة الكوارث والأنشطة الصحية وتتضمن:

- أنشطة وقائية- علاجية- تدريب إسعاف أولي- بنوك دم.
- تنمية مجتمعية (ريف- حضر- عشوائيات).
- بناء القدرات.
- التعاون الدولي.

ثم استعرض سيادته بعض الأزمات التي تعرضت لها جمهورية مصر العربية مثل أزمة مرض أنفلونزا الطيور وما قدّمه الهلال الأحمر المصري في هذه الأزمة، فقد ساهم الهلال الأحمر في التقليل من آثار هذا المرض وما يخلفه من سلبيات على المجتمع المصري وهذا من خلال:

رفع الوعي لدى فئات المجتمع المصري من خلال (الندوات، واللقاءات، والزيارات المنزلية، وتوزيع النشرات على المواطنين في القرى والنجوع).

ثم انتقل سيادته للحديث عن الكارثة المرتقبة التي ينتظرها العالم بأسره وهي جائحة الأنفلونزا العالمية وما هو الدور الذي سوف يلعبه الهلال الأحمر المصري في حالة حدوث هذه الجائحة، فقد أوضح سيادته أنهم عملوا على إعداد مشروع التأهب لجائحة الأنفلونزا البشرية وذلك من خلال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC وأن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط تأهب لرفع مستوى تكيف المجتمع في مجالات (الصحة - الأمن الغذائي - سبل المعيشة)، فقد تم اختيار منطقتي (النهضة وقلوب والذي يقطنهما حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة) لتجربة هدف هذا المشروع عليهما ومدى نجاح توفير سبل المعيشة والأمن الغذائي والصحة فيهما في حال حدوث الجائحة.

وقد استعرض سيادته بعض الجهات التي تعاونهم في هذا المشروع مثل:

- اللجنة الاستشارية العليا.
- لجان المحافظات (حكومية وأهلية).
- التشبيك مع المنظمات المحلية.
- اللجان الفنية.

وفي نهاية العرض شرح سيادته الدور المقترح للمجتمع المدني عند حدوث الجائحة وهذا من خلال رفع الوعي العام عن المرض وطرق الوقاية منه.

٤) العميد/ جلال رفعت – تدريب محاكاة لحريق وهمي.

بدأ سيادته العرض بتعريف خطة الإخلاء في حالات الطوارئ بأنها دراسة شاملة لمواجهة الأزمات والحالات الطارئة من خلال الاستعداد لها والتعامل معها لضمان توفير الحماية الشاملة للأفراد والمنشأة، وأن هذه الخطة تتضمن كيفية إخلاء المنشأة من شاغليها من العاملين واتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة لتأمين سلامتهم والحفاظ عليهم وتأمين سلامة المنشأة ضد أي تهديدات محتملة أو فعلية، كما عرض سيادته أهداف خطة الإخلاء، وذلك على النحو التالي:

١. إخلاء المبنى من شاغليه فور سماع جرس أو وسيلة الإنذار بالحريق (بالخطر)، وتوجيههم إلى نقاط التجمع المحددة سلفاً حفاظاً على سلامتهم.
٢. تشكيل وتدريب فريق مواجهة إدارة الأزمات والحالات الطارئة بالمنشأة، وتحديد مهام كل عضو بالفريق، لتكون بمثابة إطار عمل لتنفيذ خطة الإخلاء ومكافحة الحرائق، وعمليات الإنقاذ، ودليلاً مرشداً في سبيل حماية الأفراد بالتنسيق والتعاون مع إدارة الحماية المدنية.
٣. السيطرة على الخطر، ومنع انتشار الحرائق، والعمل على تقليل الخسائر الناجمة عنها، وذلك من خلال استخدام الوسائل الفعالة لمكافحة الحرائق.

كما عرض سيادته العناصر الأساسية لخطة الإخلاء، وأهمها: وضع وصف مُفصّل للمنشأة، تحديد مسالك الهروب ومراجعتها، الرصد، الإنذار، الإبلاغ، المواجهة، الإمداد، الإسعاف والخدمات الطبية، التسجيل والتوثيق، إتمام السيطرة على الحادث ومراجعة موقع الحادث، صيانة المعدات المستخدمة، التحقيق والتحليل، والتوعية.

كما قدّم سيادته الأسس التي بُنيت عليها خطة الإخلاء والطوارئ، وتتمثل أهم هذه الأسس في الآتي:

١. طبيعة عمل المنشأة، والمهام والخدمات التي تقدّمها، وعدد العاملين بها.
٢. أعداد ونوعية المباني داخل المنشأة (خرسانية - معدنية... الخ).
٣. محتويات المنشأة ودرجة خطورتها.
٤. مدى توفر الأطقم المدربة، ونظم الإنذار والإطفاء والمكافحة.

٥ . مدى توفر مسالك الهروب في المباني التي تتكون من أكثر من طابق.

٦ . مدى توفر مصادر المياه.

٧ . مدى توفر مصادر الكهرباء في حالة انقطاع التيار الكهربائي.

ثم انتقل سيادته بعد ذلك إلى الحديث عن فرق الطوارئ، وهي نوعان: فريق طوارئ إداري، وفريق طوارئ ميداني، وأهمية ارتدائهم شارات مميزة في حالات الطوارئ لتمييزهم عن غيرهم، وقد أوضح سيادته اختصاصات فريق الطوارئ الإداري، وذلك على النحو التالي:

١ . التأكد من إغلاق الأبواب والنوافذ.

٢ . التأكد من فصل التيار الكهربائي.

٣ . الإشراف على تنفيذ عمليات الإخلاء.

٤ . التأكد من عمليات الاتصال بالجهات المختصة.

٥ . التأكد من وصول الفرق المتخصصة لإدارة الحماية المدنية.

٦ . التوجه إلى نقطة التجمع (مكان الإخلاء) للتأكد من خروج جميع العاملين، وعدم تخلف أي منهم داخل المبنى.

٧ . التأكد من أن جميع الأبواب المركبة على مخارج الطوارئ والممرات المؤدية إليها مفتوحة طوال ساعات العمل الرسمية، وأنها سهلة الفتح للخارج في اتجاه اندفاع وخروج الأشخاص.

وفيما يتعلق بواجبات فريق الطوارئ الميداني فقد أوضح سيادته هذه الواجبات على النحو التالي:

١ . التأكد من خلو كافة مسالك الهروب من العوائق، وأن تكون واضحة تماما لشاغلي المبنى، ومثبت عليها اللوحات الإرشادية الدالة عليها.

٢ . التأكد من موقع الحريق وإبلاغ رئيس فريق الطوارئ الإداري.

٣ . توجيه أحد أفراد الفريق لفصل التيار الكهربائي قبل بدء عمليات المكافحة.

٤ . استخدام أجهزة الإطفاء المناسبة، والمتواجدة بالقرب من الحريق.

٥ . تزويد فريق المكافحة بمعدات الإطفاء الاحتياطية.

٦ . إسعاف المصابين من خلال استخدام الإمكانيات الطبية المتوفرة، وذلك حتى وصول فرق الإسعاف، ونقل هؤلاء المصابين إلى العيادات أو المستشفيات (عند الضرورة).

٧. مساعدة فرق الإطفاء والإنقاذ والإسعافات الأولية.
٨. العمل على تهدئة العاملين بالمبنى ومساعدتهم وتوجيههم نحو نقاط الإخلاء/ التجمع المحددة سلفاً، والعمل على تنظيم حركتهم ومنع الاندفاع.
٩. معاونة فريق الطوارئ الإداري في التأكد من وجود جميع العاملين بمواقع التجمع (أماكن الإخلاء) وعدم تخلف أي منهم داخل المبنى.

وفيما يتعلق بتطبيق خطة الإخلاء في حالات الطوارئ بمبنى ديوان عام محافظة الإسماعيلية، فقد بدأ سيادته الحديث بتقديم وصف مُفصّل للمبنى، وعدد الطوابق الموجودة به، ومكونات كل طابق، وعدد العاملين بالمبنى وتوزيعهم على الطوابق المختلفة.

كما عرض سيادته وسائل الإنذار والتحذير المستخدمة في المبنى، وأنواع هذه الوسائل، وتوزيعها، وكذلك وسائل الإبلاغ عن الحالات الطارئة، وأرقام تليفونات الجهات التي يتم الاتصال بها في تلك الحالات الطارئة، والمسافة التي تبُعدها تلك الجهات عن مبنى محافظة الإسماعيلية، ومتوسط الوقت المُحتمل لاستجابة هذه الجهات في التعامل مع حالات الطوارئ التي قد يتعرض لها مبنى المحافظة، كما تناول سيادته إمكانات الإطفاء والإسعافات الأولية المتاحة بمبنى المحافظة، وتوزيعها داخل المبنى، ثم أوضح سيادته أنه تم تقسيم مبنى المحافظة إلى أربع قطاعات طولية، كل قطاع له سلم هروب داخلي ومخرج هروب خارجي، كما تم تعيين مدير مسؤول عن كل طابق في القطاع، مع تحديد مسؤولياته ومهامه في الخطة، وإعطائه كارت مهمة يحتوي على كافة الإجراءات المطلوبة منه.

وفي هذا السياق عرض سيادته التقسيم الفعلي لفرق الطوارئ الإدارية والميدانية بمبنى محافظة الإسماعيلية، وأسماء عناصر كل فريق، وكذلك العناصر الاحتياطية لهم، والإدارات التابعة لها تلك العناصر، وبيانات الاتصال بهم، والمهام المُكلّفة بها في حالات الطوارئ، وكيفية تنفيذ تلك المهام.

كما شملت الخطة إجراءات انتشار وإخلاء المركبات الموجودة داخل جراج مبنى المحافظة، وكذلك السيارات المحيطة بالمبنى، مع التأكيد على أهمية وجود بيانات الاتصال بجميع السائقين المسؤولين عن هذه المركبات وأماكن تواجدهم، والزمن المُخطط لإخلاء هذا السيارات.

كما عرض سيادته مسالك الهروب المُخصصة لخروج العاملين من المبنى إلى مناطق الإخلاء (التجمع) في حالات الطوارئ، والزمن المُخطط لانتهاة عمليات إخلاء العاملين بكل طابق، ووسائل

الاتصال المتاحة بين عناصر فرق الطوارئ لتنفيذ الإخلاء، وكيفية إخلاء العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي نهاية العرض أكّد سيادته على أنه يتم - بعد الانتهاء من تنفيذ خطة الإخلاء في حالات الطوارئ، وبعد السيطرة على الوضع - إعداد التقارير من كل قادة القطاعات السابق الإشارة إليهم، وعناصر فرق الإخلاء بالأدوار، ومناطق الإخلاء، وتجميع هذه التقارير من أجل تحديد أوجه القصور (إن وُجدت) واستخلاص الدروس المستفادة، وتطوير الخطط والسيناريوهات وفقا لذلك، وبعد ذلك يتولى مركز إدارة الأزمات والكوارث بالمحافظة مسؤولية إعداد تقرير كامل عن الأزمة لعرضه على القيادات السياسية والتنفيذية للمحافظة، وإصدار التوجيهات والتعليمات المطلوبة في هذا الشأن.

رابعاً: الجلسة الرابعة، تحت عنوان "منتدى التوعية المجتمعية ودور الإعلام":

ترأس هذه الجلسة السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد عكاشة - رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي، ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسي سابقاً، ورئيس اتحاد الأطباء العرب، حيث قام سيادته بتقديم السادة المتحدثين، وأشار إلى أهمية دور الإعلام في مجال الأزمات والكوارث والحد من أخطارها وأوضح أن الكوارث التي من صنع الإنسان تعد الأخطر وخاصة من ضمن تلك الكوارث ظاهرة الانتحار التي تؤدّي بحياة مليون شخص على مستوى العالم سنوياً، أي بمعدل حالة انتحار كل ٣٠ ثانية، وأن أسباب انتشار تلك الظاهرة هي أسباب اكتئابية اقتصادية واجتماعية.

(١) الأستاذ/ أسامة سرايا: رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية.

تحدث عن أهمية دور الإعلام في مجال الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وأفاد أن دور وسائل الإعلام المرئي والمسموع يسبق حدوث الكارثة، وأن وظيفته هي الإشارة إلى حدوث الكارثة وسبل مواجهتها، كما أشار لدور الإعلام في التنبؤ ببعض الأزمات والكوارث مثلما حدث في كارثة الدوقية حيث كان للإعلام دور في التحذير المسبق لهذه الكارثة، كما أفاد أنه إذا لم تكن هناك آذان صاغية لدى أجهزة الدولة لما تتناوله الصحف من تحذيرات عن كوارث يمكن أن تحدث تكون وسائل الإعلام لم تحقق جدواها.

عندما ننظر إلى الكوارث التي حدثت في السنوات السابقة نجد أن الإعلام تناولها بصورة متكررة ومن أمثلة ذلك حوادث القطارات، المباني المتهاككة في القاهرة وغيرها من الكوارث.

كما طرح موضوعات إدارة الأزمات والتبصير داخل المجتمع بهذه الأفكار الجديدة على مجتمعنا وأنها تعكس روح التطور والتنمية في مصر ويؤدّي إلى توعية المجتمع بثقافة الأزمات وثقافة العمل الجماعي لمواجهة الأزمات ونظر بالنظرة الجماعية داخل المجتمع.

وأشار الدكتور أحمد عكاشة إلى أن الإعلام هو المؤثر في كل بلاد العالم والحضارات على نشأة الأجيال وأهمية الاستفادة من الإعلام في كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.

٢) الإعلامي/ مفيد فوزي:

بدأ حديثه عن خبرته الإعلامية والتي تتجاوز الخمسين عاما. وأشار إلى أن من السلبيات الأساسية الموجودة حاليا أنه عندما نتحمس لقضية فالإعلام يصل فيها إلى حد الغليان كتوعية وكمحاوله تنوير لا تحدث على مراحل ولكن تحدث باندفاع غير مسبوق ثم الفتور إلى ما تحت الصفر، وتطرق إلى نموذج حملة أنفلونزا الطيور، وأضاف أن افتقاد الحرفية الذكية إعلاميا تؤدي إلى نفور المشاهدين وأن المباشرة الهجومية أسوأ شكل من أشكال الإعلام خصوصا على الشاشات، كما أشار إلى عامل التبصير أنه يكون ناجحا حين تكون الحملة للتنوير، وهي أزمة عاشتها مصر فيما يتعلق بقانون الضرائب حين ظهرت على الشاشات حملة كتبها معالي الوزير يوسف بطرس غالى بنفسه نجحت الحملة وأثمرت فيما يسمّى بحصيلة الضرائب، لذلك فالحرفية شيء شديد الأهمية إعلاميا . وأوصى بأهمية شفافية المعلومات المتاحة وصدقها فبقدر حجم المعلومات المتاحة مهما كانت صادمة نصل إلى حجم التأثير المطلوب، وأن عدم وجود معلومات صادقة لا ينجح الحملة الإعلامية، فالناس لها عادات نفسية وذهنية درجت عليها وأصبحت تشكل نمطا للحياة والحملة الإعلامية التي لا تراعي هذه النقاط النفسية والذهنية تفشل إن لم تراعى وتنجح إذا راعت، والنموذج الحملات السكانية لدرء فكرة الإنجاب وحقيقته الانفلات السكاني.

يعتمد الإعلام أحيانا وبحياء وبمواربة على عنصر الدين رغم أنه مهم للغاية في مخاطبة الناس بأخطار الأزمات والكوارث لأن هذا العنصر هو شيء شديد الالتصاق بحياة الناس واستخدامه عن طريق الدعاة والكلمة المصدقة دائما تساعد حتى قساوسة الكنيسة والأئمة في وعظاتهم والجمعة والآحاد مهم جدا حين تكون لدينا أزمة أو كارثة استخدام الوعي التنويري.

من عيوب الإعلام أنه ينقل عن المسؤولين وجهات نظر متناقضة كنموذج الأزمة المالية العالمية التي نواجهها، البعض قال لن نتأثر مطلقا - والبعض الآخر قال بل سوف نتأثر نسبيا والبعض الثالث قال سوف نتأثر في النصف الثاني من العام، هذا التناقض يصيب الناس بالتردد وعدم الفهم.

اللقاءات التليفزيونية ينبغي أن تتسم بنماذج سيئة سلبية، ونماذج إيجابية حيث يشعر المشاهد بالمصدقية ويشعر الناس بأنهم أمام حقائق وليس وعظا أو أرشادا أو منشورا مرثيا.

في الحملات الإعلامية بأخطار البيئة مثلا كنموذج لا بد من استثمار شهرة الشخصيات المحبوبة (فنانين، رياضيين، شخصيات عامة) المهم هو الكاريزما لدى هؤلاء الأشخاص، ويستبعد في مثل هذه الحملات الموظفين الرسميين، بإيجاز أتصور أن الحرفية في الإعلام تنصر الحملة وتجتاز الأزمة وتدعو إلى التنوير.

(٣) الإعلامية/ فريدة الشوباشي:

بدأت حديثها بأن الإعلام المصري لم ينجح في توعية الشعب بأنهم هم الضحايا في حالة حدوث كارثة، كما أفادت أيضا أن الإعلام هو المسؤول عن الخطاب الإقصائي، وأن الإعلام المصري يشيع خطاب التواكل ومثال على ذلك تناول أزمة أنفلونزا الطيور. كما أشارت إلى الفروق بين التواكل المدمر والوعي البناء فمن الضروري تنمية الوعي البناء.

كما أكدت أن الإعلام له دور مهم و مسؤولية كبيرة في توعية المواطنين لأن نسبة الأمية في الشعب المصري عالية جدا، وتصل إلى ٤٠٪، فالإعلام دوره مهم لأنه يخاطب كل فئات الشعب على تنوع الخلفيات الثقافية.

ثم تحدثت عن كيفية جذب المشاهد المصري للإعلام عن طريق الخبر الصحيح والمصادقية والأمانة في عرض المشكلة.

(٤) الإعلامي/ خيرى رمضان:

تحدثت عن أهمية دور توعية الأعلام وفكرة الحرفية في الإعلام في المؤسسات الصحفية وأشار إلى أنه لا يوجد تخصص وتدريب كاف في المؤسسات الإعلامية. وأن الإعلام انتقلت إليه عشوائية المجتمع وأصبح يتم العمل فيه بدون ترتيب، وأنه أصبح هناك خلط بين دور الشخصية الإعلامية والشخصية السياسية.

ثم أشار إلى أهمية توفير المعلومات وشفافيتها فبدون المعلومات لا يمكن للإعلام أن يكون مؤثرا في مواجهة الأزمات والكوارث.

٥) الإعلامي/ نبيل عمر:

بدأ حديثه بأن غياب المعلومات ليس فقط مسؤولية الحكومة وحدها ولكن المجتمع أيضا لأن المجتمع المصري سري بطبعه.

كما أشار على أن الأزمات والكوارث يمكن تقسيمها إلى كوارث مؤقتة وكوارث ممتدة، وحتى يكون للإعلام دور مؤثر في تلك الأزمات والكوارث يجب توفير المعلومات الصحيحة. وأنه خلال إدارة أزمة أو كارثة يجب أن يكون هناك جزء متخصص للتعامل مع الإعلام.

ثم أشار إلى ضرورة اختيار وسيلة الإعلام المناسبة للتعامل مع فئات المجتمع المختلفة والأكثر تأثرا بالكارثة، فمثلا في أزمة أنفلونزا الطيور تكون الوسيلة المناسبة لمخاطبة الفئة التي تربى الطيور هو الإعلام المرئي والمسموع وليس الصحافة فقط.

كما أفاد بأن أداء الإعلام المصري يعتمد بشكل كبير على أداء فريق إدارة الأزمة، حيث إن أداء إدارة الأزمة ينتقل إلى المجتمع عن طريق الإعلام، وأوصى بضرورة وجود جهاز متخصص للتعامل مع الإعلام خلال إدارة الأزمات والكوارث.

اليوم الثاني: الخميس، ٢٣ أبريل ٢٠٠٩:

بدأت فعاليات اليوم الثاني في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وانتهت في تمام الخامسة والنصف مساءً، حيث تضمنَ اليوم الثاني جلستي عمل، ومنتدى لبعض السادة المحافظين لنقل خبراتهم المختلفة حول دور المحليات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وانتهت فعاليات هذا اليوم بالجلسة الختامية والتوصيات، وقد جاءت فعاليات اليوم الثاني على النحو التالي:

أولاً: الجلسة الأولى: دور الجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها:

ترأس هذه الجلسة السيد الكاتب الصحفي/ نبيل عمر – الكاتب بجريدة الأهرام المصرية، حيث بدأ سيادته بالإشارة إلى وجود العديد من المشكلات والقضايا التي يواجهها المجتمع المصري، وأن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لها الكثير من التجارب والخبرات الثرية في العمل بمختلف القضايا والتحديات التي يواجهها المجتمع، ومن بينها الأزمات والكوارث، مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في المجتمع، وذلك لما لها من قدرة على الاتصال المباشر بالمواطنين، والوصول - بسرعة - إلى كافة أفراد المجتمع، وكذلك قدرتها على جمع وتوظيف المعلومات في المجتمعات المحلية، وفي بعض الأوقات تكون هذه المؤسسات هي أولى الجهات التي تستجيب عند حدوث بعض الأزمات والكوارث، ومن هنا تظهر أهمية دور هذه المنظمات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، والتخفيف من آثارها السلبية، وضرورة تطوير هذا الدور بما يتناسب مع طبيعة الإمكانيات والقدرات الهائلة لهذه المنظمات في هذا المجال.

ثم قام سيادته بتقديم السادة المتحدثين، مشيراً إلى أن ما سنتناوله العروض التقديمية يأتي في إطار واحد وتحت عنوان واحد، هو: "خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها"، حيث تناولت العروض التقديمية الخبرات المختلفة لعدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في مصر في هذا المجال، وأهم الدروس المستفادة منها، وبعض المقترحات اللازمة للنهوض والارتقاء بدور تلك المنظمات، وقد جاءت هذه العروض على النحو التالي:

١) الدكتور/ أحمد فكري – خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها :

بدأ سيادته بعرض نبذة سريعة عن الآثار المختلفة للكوارث، والتي قد تؤدي إلى وقوع خسائر بشرية، ومادية، واجتماعية، وبيئية، وأن أكثر المجتمعات تأثراً بالكوارث هي المجتمعات الفقيرة والأكثر فقراً، وأن أكثر الناس تأثراً بالكوارث هم الفئات المستضعفة – Vulnerable Groups – الذين لا يمتلكون الإمكانيات اللازمة لمواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها السلبية، وهو ما يتطلب ضرورة تدعيم الاستعداد للكوارث، وتعزيز قدرات التأهب والتصدي لها، وذلك من أجل حماية المجتمع من الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن تلك الكوارث.

ثم عرض سيادته نبذة مختصرة عن تاريخ إنشاء الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأهم مبادئه، والتي تشمل: الحيادية وعدم الانحياز، والاستقلالية، والتطوع، والوحدة وعدم الازدواجية بحيث لا يكون هناك أكثر من جمعية وطنية واحدة بكل دولة، والتأكيد على العالمية والتعاون بين جميع البشر.

كما عرض سيادته إستراتيجية العمل الحالية الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأهداف تلك الإستراتيجية، وكذلك الرؤية المستقبلية لإستراتيجية العمل القادمة، والتأكيد على مشاركة كافة الجمعيات الوطنية في إعداد تلك الإستراتيجية المستقبلية، وتدعيم مبدأ اللامركزية في عمل الجمعيات الوطنية على مختلف المستويات الدولية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية، وأهمية هذا المبدأ في تحديد احتياجات الجمعيات الوطنية، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل في مجال عمل تلك الجمعيات.

انتقل سيادته بعد ذلك إلى خطة عمل الهلال الأحمر المصري في مجال الاستعداد والتصدي لمواجهة الكارثة، موضحاً سيادته أنه قد تم وضع هذه الخطة وفقاً للمراحل الثلاث لإدارة الأزمة/ الكارثة، وذلك على النحو التالي:

- مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة (الاستعداد، والحد من أخطار الكوارث): تقوم خطة الهلال الأحمر المصري في هذه المرحلة على مجموعة من العناصر المؤثرة، والتي تشمل:
 - تحديد نوعية الكوارث المحتملة، والأماكن المعرضة لها، ومدى خطورتها وتأثيرها على المجتمع.

- الخطة العامة للدولة، حيث يُعتبر الهلال الأحمر المصري من الأجهزة المساندة للدولة، وليس بديلا عنها، كما أن كافة عمليات الاستعداد والاستجابة تتم بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة، وليس بمعزل عنها، وذلك من أجل ضمان تكامل الجهود، والوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.
- تحديد الإمكانيات المتاحة، وكذلك الإمكانيات الممكنة، سواء لدى الهلال الأحمر المصري، أو المجتمع ككل، ودراسة وتقييم الاحتياجات المطلوبة، وسبل توفيرها.
- التنسيق مع الآخرين، سواء الجهات الحكومية، أو غير الحكومية، حيث يتم تنسيق العمل مع كافة الجهات المعنية، ومن بينها أجهزة الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك المنظمات والجهات الدولية المعنية (في حالة الحاجة إليها، وتحت إطار/ مظلة الحكومة المصرية).
- اللوائح والاتفاقيات، ومنها التشريعات والقوانين التي تحكم عمل منظمات المدني في مصر، وكذلك الاتفاقيات الدولية المعنية في هذا الشأن.
- كما تعتمد محاور الخطة في هذه المرحلة على مجموعة من العناصر وهي:
- الإمكانيات البشرية، وتتضمن جهود حشد وتوعية وتدريب كافة العناصر البشرية المشاركة في تنفيذ خطة الاستجابة لدى الهلال الأحمر المصري، وإنشاء قاعدة بيانات بهذه العناصر البشرية حتى يسهل الوصول إليها وقت الحاجة.
- الإمكانيات المادية شاملة وسائل النقل، والاتصال ومواد الإغاثة، مع التركيز على أهمية وجود قواعد بيانات - يتم تحديثها بشكل دوري - لتحديد الإمكانيات المتاحة، وتقييم الاحتياجات المطلوبة.
- تحديد نقاط الاتصال بكل جهة (داخليا وخارجيا)، وتحديد نقطة الاتصال داخل الهلال الأحمر المصري من أجل تسهيل التنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية، وضمان تحقيق سرعة وكفاءة الاستجابة المطلوبة.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات لكافة العناصر المسؤولة عن تنفيذ الخطة، وكذلك أساليب وطرق استقبال المعونات والمساعدات عند وقوع الكارثة، وكيفية الاستفادة منها في مجال الاستجابة للكارثة عند وقوعها، وكذلك تحديد مسؤوليات المتابعة، والتعامل مع الجهات الإعلامية.

- **مرحلة أثناء الأزمة/ الكارثة (المواجهة والاستجابة والاحتواء):** يتم تنفيذ الخطة الموضوعية مسبقاً، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والأجهزة المعنية (سواء حكومية أو غير الحكومية)، وتقديم كافة الخدمات المطلوبة، كما يتم تقييم الموقف وتحديد الاحتياجات المطلوبة، وبالتالي تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى طلب المعونة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو منظمات دولية أخرى أم لا، وفي هذا المجال أكد سيادته على تقييم الموقف وتحديد الاحتياجات - في المراحل الثلاث المختلفة لإدارة الأزمة/ الكارثة - من خلال إشراك عناصر المجتمع المتضررة من الكارثة، وأن هذا الأسلوب يقود إلى تحقيق أفضل وأسرع النتائج الممكنة في هذا الشأن.
 - **مرحلة ما بعد الأزمة/ الكارثة (استعادة التوازن، وإعادة الإعمار):** تنقسم خطة الهلال الأحمر المصري في هذا المرحلة إلى شقين:
 - الشق الأول يتعلق بالمتضررين، ومنطقة وقوع الكارثة، حيث يتم العمل على إعادة إعمار المناطق المنكوبة، وتنميتها، ويُعد الهلال الأحمر المصري من المؤسسات المتميزة في مجال التنمية، وهناك العديد من المشروعات التي يتم تنفيذها في هذا المجال بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية. كما يتم التركيز - خلال هذه المرحلة - على الفئات الأكثر احتياجاً/ الأكثر تضرراً.
 - الشق الثاني يتعلق بعمل الهلال الأحمر المصري، حيث يتم تقييم الأداء الخاص بالمؤسسة في مجال الاستجابة للكارثة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتطوير خطط العمل المستقبلية وفقاً لذلك، بالإضافة إلى تقييم الوضع الخاص بالإمكانات المتاحة والاحتياجات المطلوبة.
- وفي نهاية العرض قدّم سيادته نظرة تحليلية حول دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على مستوى الدول، من حيث نقاط القوة والضعف، وأهم الفرص المتاحة، والتحديات والصعوبات القائمة التي تعوق عمل هذه الجمعيات في مجال الإغاثة الإنسانية، كما قدّم سيادته مجموعة من المقترحات اللازمة لتطوير دور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل الارتقاء والنهوض بمستوى أداء الجمعيات الوطنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك من واقع اللقاءات وورش العمل المختلفة التي تمّ تنفيذها لذلك الغرض.

٢) الدكتور/ طلعت عبد القوي عبد اللطيف – “خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها”:

قدّم سيادته عرضاً تقديمياً حول دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وقد بدأ سيادته بعرض نبذة سريعة عن الاتحاد العام للجمعيات الأهلية في مصر، والذي يضم ما يقرب من ٢٥ ألف جمعية، و٢٩ اتحاداً إقليمياً (بواقع اتحاد إقليمياً واحد بكل محافظة)، و٥٠ اتحاداً نوعياً للتخصصات المختلفة لعمل الجمعيات الأهلية.

بعد ذلك أكد سيادته على أن مصطلح مؤسسات المجتمع المدني لا يقتصر فقط على الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، إنما هو يمتد ليشمل مختلف المؤسسات مثل: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والمهنية المختلفة، الأندية الرياضية ومراكز الشباب، كما أكد سيادته أن الحكومات وحدها لا تستطيع مواجهة الأزمات والكوارث، وأنه لا بد من تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل تجاوز هذه الأزمات والكوارث، وفي هذا الإطار قدّم سيادته نماذج لأهم الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات المجمع المدني - بشكل عام - في هذا المجال، وهي على النحو التالي:

- تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية.
 - المشاركة في إعداد أدلة إرشادية عن المخاطر، والأزمات، والكوارث المختلفة.
 - إنشاء قواعد بيانات حول المعلومات الخاصة بالأزمات والكوارث.
 - تقديم التجهيزات والمعدات الخاصة بالإغاثة والإسعاف (مثل توفير إمكانات الإسعاف الأولية، والخيام، ولوازم الإغاثة الأخرى)، وتوفير المتطوعين المدربين للمساعدة في أعمال البحث والإنقاذ.
 - إعادة التأهيل وإصلاح الأضرار بعد وقوع الكوارث.
 - إعداد برامج التوعية والتدريب في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.
 - المشاركة في جمع التبرعات، ووضع نظام للمنح المقدمة للمتضررين من الكوارث والأزمات.
- ثم انتقل سيادته إلى توضيح الأدوار والمهام التي يمكن أن تلعبها الجمعيات الأهلية في مواجهة الأزمات والكوارث، مُقسّمة إلى المراحل الثلاث لإدارة الأزمة/ الكارثة، وهي على النحو التالي:
- مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة: وتتضمن الأدوار والمهام التالية:

- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالكوارث السابقة في مصر، واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- إعداد الدراسات المتعلقة بتحديد وحصر الكوارث المحتملة/ القابلة للتكرار.
- دراسة تجارب الدول الأخرى - لاسيما التجارب الناجحة منها - للاستفادة منها في تحديد أفضل السبل للتعامل مع الكوارث المشابهة في مصر، مع الأخذ في الاعتبار اختلافات الزمان والمكان والإمكانات والموارد المتاحة.
- وضع خطط للاستعداد للكوارث.
- تصميم برامج التوعية الجماهيرية حول الكوارث وكيفية الاستعداد لها.
- تنفيذ برامج تدريبية للتوعية بمخاطر الكوارث.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات تنموية للتخفيف من آثار الكوارث المحتملة.
- تنمية روح العمل التطوعي، والترويج لهذا الفكر بين مختلف فئات ومؤسسات المجتمع.
- تدعيم التنسيق والتعاون الجاد بين مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مناطق الجمهورية، والعمل على الربط بين هذه المؤسسات من أجل توحيد وتكامل جهودها في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.
- تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.
- مرحلة أثناء الأزمة/ الكارثة: وتتضمن الأدوار والمهام التالية:
 - جمع المعلومات اللازمة عن موقع الكارثة، ومدى تأثيرها على المجتمع، وحصر وتقييم الخسائر البشرية والمادية.
 - إرسال فرق الإغاثة، وتقديم مواد الإغاثة المطلوبة.
 - تقدير مدى كفاية الخدمات الإغاثية المتاحة محليا للتعامل مع الكارثة، وتقدير الاحتياجات المطلوبة، وذلك من خلال مختلف المصادر وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني المحلية بموقع الكارثة.
 - تعبئة الموارد الشعبية لمواجهة الكارثة.
 - المعاونة في تحديد أولويات الإجراءات العاجلة اللازمة لمواجهة الكارثة.

- محاولة التخفيف عن المواطنين من خلال تقديم الدعم النفسي.
- **مرحلة ما بعد الأزمة/ الكارثة:** وتتضمن الأدوار والمهام التالية:
 - المساهمة في إعادة التأهيل للمناطق المتضررة بفعل الكارثة، وذلك حسب الخدمات التالية:
 - خدمات الرعاية العاجلة للمتضررين.
 - خدمات الإسكان بمعسكرات الإيواء المؤقت.
 - تقديم خدمات إعادة التأهيل.
 - استخلاص الدروس المستفادة من الأزمة/ الكارثة.
 - إعادة تعبئة الإمكانيات والموارد التي تمَّ استخدامها خلال الأزمة/ الكارثة.
- كما قدَّم سيادته مجموعة من الأمثلة والنماذج للأنشطة التي قدَّمتها مؤسسات المجتمع المدني - وخاصة الجمعيات الأهلية - في مجال مواجهة بعض الكوارث التي تعرَّض لها المجتمع المصري، ومن بين هذه الأمثلة والنماذج ما يلي:
- **كارثة زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢:** التنسيق والتعاون مع الجهات والأجهزة الحكومية في استكمال الخدمات والبنية الأساسية لمدينة النهضة بمحافظة القاهرة، والتي تمَّ بناؤها بعد زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢، من أجل إيواء الأسر المتضررة من جرَّاء ذلك الزلزال.
- **كارثة السيول عام ١٩٩٤:** جمع التبرعات النقدية والعينية للمساهمة في تقديم المساعدات للمتضررين من جراء كارثة السيول التي اجتاحت قريتي "نزلة عمارة"، و"حاجر مشطا" بمركز طهطا، محافظة سوهاج عام ١٩٩٤، حيث قامت بعض الجمعيات الأهلية بعمل حصر دقيق وشامل للأسر المتضررة والمنازل التي دمرتها السيول، وتحديد احتياجات المتضررين، ووضع آليات لتوزيعها بأسلوب مُنظَّم، والعمل علي إعادة تأهيل المتضررين، وتقديم الدعم النفسي لهم.
- **أزمة وباء أنفلونزا الطيور منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن:** عقد وتنظيم كثير من اللقاءات والندوات للتوعية بمخاطر مرض أنفلونزا الطيور، وكيفية الوقاية منه، وأعراض المرض، وكيفية الإبلاغ عند الاشتباه في حدوث إصابة بالمرض وظهور الأعراض، كما قام الهلال الأحمر المصري بوضع خطته للاستعداد والتصدي لجائحة وباء الأنفلونزا العالمي، وذلك بالتنسيق والتعاون مع كل من: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، وقطاع إدارة الأزمات

والكوارث والحد من أخطارها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، وجميع المحافظات، وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في مصر.

- **حادثي غرق العبارة المصرية "السلام ٩٨"**، وانقلاب قطار قليوب عام ٢٠٠٦: تقديم المساعدات المادية والعينية لأهالي الضحايا والمفقودين والمتضررين، وتقديم الدعم النفسي لأسر الضحايا، ومساعدة الجهات المعنية في عمليات الإغاثة ونقل المصابين.
- وفي نهاية العرض أوضح سيادته أنه - بالإضافة إلى ما سبق تقديمه من أمثلة على دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة بعض الكوارث - فإن هذه المنظمات تلعب دورا مستمرا في التوعية بمخاطر الألغام في مصر، ومساعدة أهالي الضحايا والمتضررين منها، كما أشار سيادته بشكل موجز وسريع إلى الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني المصرية - وفي مقدمتها الهلال الأحمر المصري - في التخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة.

(٣) اللواء/ همام لاشين - "خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها":

قدّم سيادته عرضا تقديميا حول بعض الخبرات التطبيقية للمنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل في مجال مواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وقد بدأ سيادته العرض بتقديم نبذة مختصرة عن المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل وأهدافها.

وإيماننا من المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل بأهمية توزيع الأدوار وتحقيق تكامل الجهود بين مختلف الجهات، فقد رأت المنظمة ضرورة أن تتركز جهودها في مرحلتها ما قبل، وما بعد الأزمة/ الكارثة، وبناء على ذلك فقد قامت المنظمة بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة المتخصصة في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

- **مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة:** وتتضمن المشروعات والبرامج التالية:
 - مشروع "رفع القدرات المؤسسية لعدد من الجمعيات الأهلية بمحافظة الجيزة في مجال التأهب والاستعداد لمواجهة المخاطر والكوارث المجتمعية (أبريل - نوفمبر ٢٠٠٦)": وقد نفذته المنظمة بالتعاون مع مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الجيزة، وبمشاركة ٦ جمعيات أهلية بالمحافظة، وذلك بهدف رفع قدرات تلك الجمعيات وتأهيلها لتكون قادرة على المشاركة الفعالة في برامج الإغاثة وإعادة التأهيل في أوقات الأزمات والكوارث، وشمل المشروع ٣ برامج تدريبية،

وبعض التطبيقات الميدانية لما تمّ تناوله بكل برنامج تدريبي، وذلك بمناطق عمل كل جمعية أهلية مشاركة في البرنامج، وكانت هذه البرامج على النحو التالي:

- تقدير الاحتياجات المجتمعية باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة، للحد من المخاطر والكوارث.

- وضع إطار عام لخطة تأهب واستعداد لمواجهة المخاطر والكوارث.

- إعداد مقترح مشروع تنموي، وإعداد مسودات لمشروعات في مجال الاستعداد والتأهب لمواجهة المخاطر والكوارث.

– مشروع "الحد من حوادث الطرق بمدينة أطفح بمحافظة الجيزة (مارس ٢٠٠٧ - فبراير ٢٠٠٨)": وقد تمّ تنفيذه بالتعاون مع جمعية الخليل الخيرية بمدينة أطفح بمحافظة الجيزة، وتضمن المشروع العديد من الأنشطة، من أهمها:

- رفع وعي السائقين بقواعد وآداب المرور السليمة، وكذلك الأهالي وطلاب المدارس.

- تدريب ١٥ ممرضة ومشرفة في مجال الإسعافات الأولية، واستخراج التراخيص واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل تمكين قيام جمعية الخليل الخيرية من تقديم خدمة الإسعاف ونقل المصابين في حالات الطوارئ والحوادث.

- تنفيذ حملة إعلانية تضمنت توزيع ٢٠٠٠ إعلان ملصق و٢٠٠ لافتة إعلانية مطبوعة على جانبي الطريق السريع، وداخل مدينة أطفح، توضح أرقام تليفونات الطوارئ، وتواجد سيارات إسعاف ونقل موتى مجاناً بالجمعية في حالات الحوادث.

- إعداد فريق مساندة متطوع من الأهالي للمشاركة في عملية الإغاثة والتأهيل للمتضررين أثناء وبعد الحادث.

– مشروع "رفع قدرات الجمعيات الأهلية بمختلف محافظات الجمهورية في مجال الاستعداد للمشاركة في مواجهة المخاطر والكوارث المجتمعية": ويهدف إلى رفع الوعي لدى الجمعيات الأهلية، وتأهيلها للمشاركة في مواجهة المخاطر والكوارث في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها تلك الجمعيات، ووضع خطط لمواجهة تلك الكوارث شاملة أدوار هذه الجمعيات وكيفية التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية خلال المراحل الثلاث لإدارة الكارثة، من خلال مجموعة من البرامج التدريبية، بدأ تنفيذها في محافظتي بورسعيد (يوليو ٢٠٠٧)، وسوهاج (ديسمبر ٢٠٠٧).

- برنامج "رفع وعي المجتمع المدني بالمخاطر والكوارث، وأهمية الاستعداد لمواجهةها": ويهدف إلى نشر فكر الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل، وتوجيه اهتمام الأفراد والهيئات بالمجتمع المدني لأهمية الاستعداد للكوارث من خلال رفع درجة الوعي العام بين القطاعات المختلفة بالمجتمع، ويضم البرنامج مشروعين أساسيين هما:

■ مشروع "المخاطر والكوارث المجتمعية، ودور أفراد المجتمع في الاستعداد لمواجهةها"، ويهدف إلى نشر الفكر الإغاثي الاستباقي بين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعهم لتبني ذلك الفكر كأحد محاور أنشطتهم المستقبلية.

■ مشروع "رفع وعي طلاب المدارس الإعدادية بمحافظة الجيزة في مجال التأهب والاستعداد لمواجهة المخاطر والكوارث المجتمعية"، ويهدف إلى رفع وعي طلاب مدارس المرحلة الإعدادية بمفهوم المخاطر والكوارث، وأنواعها، وأهمية الاستعداد لمواجهةها، ودور هؤلاء الطلاب في التعامل معها خلال المراحل الثلاث لإدارة الكارثة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إعداد وإلقاء محاضرتين تحت عنوان "المخاطر والكوارث المجتمعية، ودور أفراد المجتمع المدني في مواجهتها" ضمن دبلومة الدراسات العليا لهندسة المخاطر بكلية الهندسة بجامعة القاهرة.

● مرحلة ما بعد الأزمة/ الكارثة: وتتضمن المشروعات والبرامج التالية:

- مشروع "مبادرة تقديم الدعم العيني للفئات الأكثر احتياجا بشمال ووسط سيناء (يناير ٢٠٠٩)": وتمّ تنفيذه بالتجمعات البدوية بمركزي نخل والحسنة بمحافظة شمال سيناء، وذلك بالتعاون مع المحافظة، وجمعية الوحدة الصحراوية بمدينة نخل، وقد جاءت هذه المبادرة لتلبية احتياجات السكان الأصليين من البدو بالمنطقة، وذلك بناء على الزيارة الاستطلاعية التي قام بها ممثلو المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل لتقدير الاحتياجات المجتمعية في مختلف المجالات (اقتصاديا، وتعليميا، وصحيا، واجتماعيا، وثقافيا).

- مشروع "القافلة الطبية التنموية المجانية بمدينة نويبع بمحافظة جنوب سيناء (فبراير ٢٠٠٩)": وتمّ تنفيذه بالتعاون مع محافظة جنوب سيناء وبعض الجهات الحكومية والدولية، والجمعيات الأهلية بالمنطقة، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بهدف الإسهام في تقديم الخدمات المجانية: الطبية، والبيطرية، والزراعية، والتنموية، للفئات الأكثر احتياجا بتلك المنطقة.

وفي نهاية العرض أشار سيادته إلى أن المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل قد نفذت مشروعاً تحت عنوان "دعم التعليم الأساسي بمعسكرات دارفور بالسودان" والذي يهدف إلى رفع المستوى التعليمي للأطفال بأحد مخيمات اللاجئين بإقليم دارفور بالسودان، ودعم عملية التعليم الأساسي، ودراسة احتياجات المخيم الفعلية، وأنه من المخطط أن يتم تكرار تنفيذ هذا المشروع في مخيمات أخرى بالإقليم، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والجهات الرسمية المعنية في إقليم دارفور.

٤) الأستاذ/ عبد الغفار حنيش – خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها:

بدأ سيادته العرض بتقديم نبذة مختصرة عن المنظمة الإسلامية الأمريكية الدولية للإغاثة باعتبارها منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح، وأنها قد تأسست بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم تأسيس فرع إقليمي لها بجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٠، كما قدم سيادته لمحة سريعة عن أهم أهداف ومبادئ عمل المنظمة.

ثم أوضح سيادته أن الفرع الإقليمي للمنظمة بمصر يقوم بتنفيذ بعض المشروعات التي تستهدف تقديم نموذج جديد لخدمة الإغاثة الإنسانية، بمفهوم تنموي، وليس فقط عبر تقديم الإعانات المباشرة في حالات الكوارث والأزمات، وتتضمن هذه المشروعات أبعاداً ثقافية، وتربوية، وسلوكية، وصحية، وبيئية بالمناطق المنكوبة أو المعرضة لأخطار الكوارث مثل: العشوائيات، والأماكن التي تعرضت لمخاطر التلوث بحريا وبريا، ومن أهم هذه المشروعات:

- تكوين شبكة واسعة مُدرّبة من المتطوعين تحت مُسمى "شركاء الإغاثة الإنسانية"، وتضم مجموعة كبيرة من الشباب والنساء والأطفال، لمساندة جهود الإغاثة بشكل منظم، من أجل تفادي عشوائية الأداء في حالات الأزمات والكوارث، ويتضمن هذا المشروع تدريبات المحاكاة لبعض المجموعات الشعبية على مهارات الإنقاذ، وتقديم المعونة الصحية، واللوجستية، لبعض حالات الكوارث الافتراضية، كما يهدف المشروع إلى نشر ثقافة التطوع، وتدعيم المبادرات الفردية والجماعية المنظمة، وتوسيع الاهتمام الإعلامي بهذه المبادرات وهذا الجهد التطوعي، ودعم العمل المشترك بين الجهود الأهلية والحكومية.
- تسعى المنظمة لتنفيذ مشروعها الطموح في ١٠ محافظات مصرية، من أجل تنمية المناطق العشوائية من خلال تدعيم خدمات الإغاثة الإنسانية بها والتي تعمل على الحد من أخطار الكوارث، والتخفيف

من آثارها السلبية، ويشمل هذا المشروع تأهيل فئات نوعية متعددة من العناصر البشرية الموجودة بتلك المناطق مثل: الأطباء، الممرضات، المدرسين، الأخصائيين الاجتماعيين... الخ من أجل استثمارهم في حالات الأزمات والكوارث، كما يستهدف المشروع تحسين الظروف المعيشية للقاعدة الشعبية الأدنى في تلك المناطق والعمل على إكسابهم مهارات التعامل مع الكوارث والحد من أخطارها، ونشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بمختلف فئاته، كما يعمل المشروع على مزج ثقافات المجتمع وأديان أفراد في نسيج واحد، يستهدف العمل المشترك وقبول الآخر، ومساندة كل الأطراف لبعضها البعض.

- تقوم المنظمة - حالياً - بتنفيذ مشروعها الرائد بالتعاون مع برنامج المنح الصغيرة التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من أجل إنقاذ غابات "المانجروف" بالمحميات الطبيعية بالبحر الأحمر من التلوث بالزيت، وإزالة المخلفات الصلبة الناتجة عن مرور السفن، ويتضمن المشروع تجربة علمية لاستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة، قائمة على بحوث علمية أكاديمية لمخترعين مصريين، تهدف إلى إزالة التلوث بالزيت دون إحداث آثار مدمرة للبيئة البحرية أو لغابات المانجروف بتلك المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمة تسعى إلى دعم العمل المشترك والربط بين الجمعيات الأهلية في منطقة البحر الأحمر، وضمان تكامل جهودها مع الجهود الحكومية، وقطاعات السياحة، وشركات البترول، والمؤسسات التعليمية والثقافية، وذلك من أجل تكوين قاعدة مشتركة من العمل في مراحل المشروع المختلفة، وسوف يتم عقد مؤتمر موسع في نهاية شهر مايو ٢٠٠٩ لعرض كافة النتائج التي حدثت على أرض الواقع في تنفيذ هذا المشروع.

وفي نهاية العرض التقديمي، قام سيادته بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات اللازمة لتفعيل دور ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وفيما يلي أهم هذه المقترحات:

- ضرورة بذل جهود أكبر في الربط بين جهود وأعمال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تبدو أقرب في عملها للجزر المعزولة منها للعمل الجماعي المشترك، سواء على مستوى المحليات أو على المستوى القومي.
- السعي لتضمين الحد الأدنى من المعرفة والمهارات العملية لإدارة الأزمات ومواجهة الكوارث في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية، من أجل خلق جيل جديد أكثر وعياً ومقدرة في هذا المجال،

- وذلك أسوة بالدول المتقدمة، وتشكيل حركة شبابية موسعة في هذا المجال ليعملوا جنباً إلى جنب مع الدوائر الحكومية في حالات الأزمات والكوارث.
- الاستفادة الفعلية من نتائج الأبحاث العلمية والمخترعات المحلية في تصنيع تكنولوجيا محلية في المجالات المختلفة، بحيث تكون متوافقة مع المعايير والقياسات العالمية للجودة، ودعم الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية المعنية بتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى تكنولوجيا تطبيقية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.
 - دعم دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الوعي المجتمعي عبر وسائل إعلامية وثقافية مؤثرة وفعالة تصل إلى كافة فئات المجتمع، وتستعين بالرموز الفنية والثقافية وقادة الرأي في هذا المجال.
 - إعداد قاعدة بيانات تضم المنظمات غير الحكومية المعنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وأن تضم قواعد البيانات المقترحة تحديد أماكن ومخازن مواد الإغاثة والمساعدات اللازمة، وكذلك أسماء المتطوعين وكيفية الاتصال بهم، لتسهيل الوصول إليهم في حالات الطوارئ.
 - التنسيق مع وحدة الجمعيات الأهلية بوزارة الدولة لشؤون البيئة، من أجل تنسيق عمل الجمعيات الأهلية المهتمة بمجالات البيئة من أجل توحيد العمل المشترك في القضايا البيئية المختلفة، وفي مقدمتها قضية التغيرات المناخية.
 - وضع تصور شامل للمنظومة القانونية المتصلة بإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها في مصر، وجمع النصوص القانونية المتناثرة في قوانين متعددة من أجل وضعها في تشريع موحد أكثر انضباطاً وقدرة على فرض الالتزام وسيادة القانون، مع تحديد دور منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن.
 - الإعلان عن النماذج الناجحة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، باعتبارها نماذج يمكن الاحتذاء بها في هذا الشأن.

ثانياً: الجلسة الثانية، "منتدى دور المحليات في إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها".

ترأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري، والذي بدأ الجلسة بالترحيب بالسادة الحضور في اليوم الثاني من المؤتمر، كما أكد على أهمية هذه الجلسة التي تكتسب أهمية خاصة حيث يشترك فيها السادة المحافظين، كما تضمن نوع من التواصل المباشر بين المسؤولين والمواطنين، وكذلك رموز المجتمع المدني ورجال الأعمال والإعلام، كما أكد سيادته أن هذا المؤتمر يهدف إلى الارتقاء بمنظومة إدارة الأزمات في مصر، وبخاصة في المحليات، لضمان اللامركزية في التنفيذ وسرعة الاستجابة للكوارث والسيطرة عليها فور وقوعها، كما أشار إلى أن هذه الجلسة تعرض خبرات المحافظات في إدارة الأزمات.

وقد أشار سيادته إلى توجيهات معالي السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء المصري، في عام ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة قومية لإدارة الأزمات والكوارث، بالتنسيق مع القوات المسلحة بهدف سرعة الاتصال والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة الأزمات فور وقوعها، وتضم اللجنة في عضويتها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ممثلو جميع الوزارات، ممثلو جميع المحافظات، ممثلو بعض الهيئات القومية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والخبراء المتخصصون (وفقاً للحاجة). هذا وقد أشار سيادته إلى أن اللجنة عقدت حوالي ٢٤ اجتماعاً على مدار عامين، وقد أشاد سيادته بدورية اجتماعات اللجنة، وبالتزام جميع أعضائها وبخاصة ممثلي المحافظات الذين يتكبدون عناء السفر والانتقال وذلك للحفاظ على استمرارية اجتماعات اللجنة القومية بشكل منتظم.

قام سيادته بتقديم ملخص لما تم إنجازه في مجال إعداد الدولة لمواجهة وباء الأنفلونزا العالمي، وذلك بهدف رفع كفاءة وقدرة الاستعداد والتصدي لدى كافة قطاعات الدولة المعنية في هذا المجال، من خلال إعداد الخطط والسيناريوهات المتخصصة في هذا الشأن، وكذلك تنفيذ التدريبات الوهمية على تلك الخطط والسيناريوهات في عدد من المحافظات، وأولها محافظة المنوفية بهدف مراجعة إجراءات المحافظة لمواجهة الوباء، واختبار تسلسل الإبلاغ ووضوح الإجراءات والأدوار المختلفة لكافة المديرية، والتحقق من عدم وجود أية ثغرات في الخطط، وقد تم تكرار هذا التدريب الوهمي في عدة محافظات أخرى، كما أشار سيادته بأهمية إجراء التدريبات الوهمية على خطط الطوارئ لضمان استعداد الدولة لمواجهة الأزمات أو الكوارث التي قد تحدث وتؤدي إلى خسائر فادحة.

(١) السيد المستشار/ عدلي حسين - محافظ القليوبية:

ألقى سيادته كلمة أشار فيها إلى أن الهدف من هذه الجلسة هو عرض تجارب المحافظات المختلفة والدروس المستفادة منها، وقد أشار سيادته إلى الفرق بين الكارثة والأزمة، وقد ذكر تجربة محافظة القليوبية، في حادث قرية ميت حلفا الإشعاعي، حيث أوضح أنه تم الإبلاغ عن أن هناك أسرة تعاني من حالة مرضية غير معروفة ولم يصل التشخيص إلى أسباب هذه الحالة المرضية، هل هي عدوى أم فيروس أم ماذا؟ وظلت الحالة المرضية للأسرة تتفاقم وتزداد سوءاً، وبدء القلق يزداد والخوف من انتقال هذه العدوى إلى مواطنين آخرين ويحدث انتقال لهذه العدوى التي تصيب الإنسان بتقرحات جلدية وحروق كبيرة في الجسم، ومن هنا بدأت المحافظة بعمل التقصي حول الأسرة والمتعاملين معها والمخالطين والحالة المعيشية للأسرة ومراجعة كل ما قامت به الأسرة في الفترة السابقة للوصول لأسباب هذا المرض الغريب.

هذا وقد تم الاستعانة بفريق عمل من هيئة الطاقة الذرية وقد تم الكشف عن مصدر المرض وهو نتيجة للتعرض لإشعاع ذرى، وتبين أن مصدر الإشعاع هو صندوق موجود بغرفة النوم الخاصة بالأسرة وبه جسم مشع، هذا وقد تم سؤال أفراد الأسرة عن محتوى الصندوق فتبين أن فرد من أفراد الأسرة قد وجد هذا الجسم الذهبي أثناء تواجده في الأرض الزراعية، فخبأ هذا الجسم معتقداً أنه كنز وقد اصطحبه إلى منزل الأسرة حيث خبأه في غرفة النوم. وقد تم اكتشاف أنه جسم به إشعاع ذرى، وقد بدأت الأزمة بدخول الإعلام الخاطئ عن الحادث حيث كتبت الصحافة أنه نفايات ذرية ومصدر لتلوث إشعاعي وبدأت الشائعات تنتشر مما أضفى نوع من البلبلة وتحفيز للرأي العام، كما كانت هناك شائعات عن وجود متوفين وآخرين مصابين بالمستشفيات وهناك نقل للإشعاع بين البشر.

هذا وقد قرر السيد المحافظ اتخاذ إجراءات حاسمة بهدف وقف الشائعات والتجمهر، فانتقل سيادته لمكان الحادث على الفور بصحبة كل من وزير الكهرباء ورئيس هيئة الطاقة الذرية، وفريق عمل متكامل من كافة الجهات المعنية، بهدف أن يكون المسؤول داخل الأزمة وليس خارجها وان يختلط بالجمهور وذلك لطمأنه الجمهور ومنع الهلع والبلبله وكذلك الشائعات التي تعوق عملية السيطرة على الأزمة واحتوائها ويعتبر هذا من أول الدروس المستفادة من الأزمة، وقد اتخذ سيادته قراراً فوراً بعمل مركز لإدارة الأزمة على بعد ٢٠م من مكان الإشعاع، وتقرر عمل كردون امني حول المنزل الموجود به مصدر الإشعاع وإخلاء كامل لعدة منازل مجاورة لمصدر الإشعاع تحسباً لحدوث أي تسرب إشعاعي، وتم

تسكين أهلها في المدارس التي أعدت لهذا الغرض وكذلك تم الاستعانة بالتموين والهلال الأحمر لعمل الإعاشة المطلوبة وتوفير مواد الإغاثة المختلفة، وأيضا مجموعات المتطوعين لتوزيع المتطلبات اليومية على المواطنين الذين تم إخلائهم. وقد كان هناك معاناة من ضعف ثقافة المواطنين الخاصة بالجمهور حيث التجمع والتجمهر حول المكان الذي به مصدر إشعاع، وقد تم التوصل إلى عمل صندوق مصنوع من الرصاص لنقل الجسم المشع به، حيث أن الرصاص هو المادة الوحيدة المانعة لتسرب الإشعاع. وقد تم وضع الجسم المشع به بواسطة المتخصصين من هيئة الطاقة الذرية، وانتهت الأزمة.

٢) السيد المستشار/ يحيى عبد المجيد- محافظ الشرقية:

بدأ سيادته بتوجيه الشكر للأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان على الدعوة التي وجهها لسيادته للحضور، كما أنني على فكرة المؤتمر وأشار إلى أن الفلسفة من هذا المؤتمر هي معرفة المنهج العلمي لكيفية إدارة الأزمات كما يعكس جدية الدولة وعزمها على الارتقاء بمنظومة إدارة الأزمات ورفع الوعي المجتمعي بإدارة الأزمات وكذلك تحسين الثقافة العامة للشعب في التعامل مع الأزمات والكوارث.

كما أشار سيادته إلى أنه في حالة حدوث كارثة يجب أن تتضافر الجهود بين كافة القطاعات العاملة ويكون هناك تنسيق كامل بين الجهات حتى يتم السيطرة على الأزمة، وأشار إلى حادث الحريق الكبير الذي حدث في مدينة العاشر من رمضان، حيث اشترك في السيطرة عليها كل من الإدارة العامة للحماية المدنية والقوات المسلحة ووزارة البترول وكان هناك نوعا من التخبط فما هي الجهة المفترض أن تدير هذه الجهات، وأوضح سيادته أنه تولى إدارة هذه الجهات من حيث تكليف كل جهة بالدور المطلوب منها والمتابعة المستمرة مع كافة الجهات والتنسيق بينها وذلك لسرعة السيطرة على الحريق وإخماده حتى لا يتعدى المكان الذي نشب فيه ويمتد إلى أماكن ومنشآت أخرى. وأضاف إلى أن أحد الدروس الهامة المستفادة هو تحديد مسؤولية كل جهة ومن الجهة المنوطة بالتنسيق مع كافة الجهات بالإضافة إلى سرعة اتخاذ القرارات التي من شأنها السيطرة على الموقف.

وقد تحدث سيادته عن موضوع وباء الأنفلونزا العالمي إذا تحور الفيروس وانتقل من بشر إلى بشر وأصبح هناك وباء، فكيف ستدار المحافظة ذاتيا، وما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذ وكذلك المتطلبات من العمالة والمخزون الاستراتيجي ومواد الإغاثة والإعاشة، وتوفير الخدمات الحرجة، وأشار إلى ضرورة تنفيذ كافة السيناريوهات والخطط المعدة مسبقا والتي تم التدريب عليها، وهذا التدريب تم تنفيذه

في سيناريو التدريب الوهمي الذي نظمه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الشرقية وقد أوضح سيادته أن المحافظة نجحت في تطبيق هذا السيناريو، وأشار سيادته إلى أن أحد الدروس المستفادة هو أهمية التدريب العملي على أرض الواقع على الخطط الموضوعة مسبقاً للتأكد من عدم وجود ثغرات في هذه الخطط وتلافى أية سلبيات إن وجدت ، كما أشار إلى أهمية بناء وتنمية قدرات العاملين في مجال إدارة الأزمات والكوارث ورفع كفاءتهم بصفة مستمرة من خلال التدريب الجيد.

٣) السيد اللواء/ هاني متولي – محافظ جنوب سيناء:

توجه السيد اللواء هاني متولي محافظ جنوب سيناء بتهنئة السادة الحضور بمناسبة حلول ذكرى أعياد تحرير سيناء، كما توجه بتهنئة خاصة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك، رئيس الجمهورية بهذه الاحتفالات، كما توجه بالتحية أيضا إلى القوات المسلحة وأهالي الشهداء الأبرار في هذه المعركة بمناسبة هذه الذكرى الوطنية.

كما انتقل سيادته للحديث عن محافظة جنوب سيناء باعتبارها محافظة حدودية وتعتبر قليلة الكثافة السكانية وبها عادات وتقاليد خاصة بالبدو، إلا أن المحافظة قد شهدت طفرة تنموية كبيرة في الآونة الأخيرة. وأشار سيادته إلى أن المحافظة أنشأت مركز متطور لإدارة الأزمات والكوارث وأن القوات المسلحة قد أشرفت على إنشاء وتنفيذ هذا المركز، وتم ربطه بخطوط ربط مع كافة مدن المحافظة وكذلك مجلس الوزراء المصري، وقد تم إعداد عدد كبير من السيناريوهات في هذا المركز المحتمل أن تتعرض لها المحافظة ومن ضمنها السيول، غرق العائمات، الحوادث الإرهابية، والأنهيارات والحرائق وكذلك أنفلونزا الطيور وغيرها.

كما أوضح أن الهدف من هذه السيناريوهات ليس وضع الخطط فقط ولكن الأهم هو تحديد متى وكيف وماذا وأين في كل خطة، وأن يتم عمل تدريبات وهمية والمحاكاة على هذه الخطط الموضوعة للتأكد من صلاحيتها للتنفيذ، وتدريب كل فرد على العمل المطلوب منه، وفي هذا الصدد أشار سيادته إلى تجربة الإخلاء الوهمية التي تمت بمدينة طور سيناء بإحدى المدارس، وعمل تجربة حريق وهمية وكذلك تجربة غرق إحدى العائمات. كما أشار سيادته إلى دور المحافظة في مجال أنفلونزا الطيور من التردد النشط للطيور المهاجرة التي قد تحمل الفيروس، والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في هذا الشأن، كما تم اتخاذ قرارات صارمة تتمثل في إغلاق كافة مزارع الدواجن، وإنشاء مجزر آلي بالمحافظة بطاقة ٥٠٠ طائر /

ساعة بتكلفة إجمالية ٩ مليون جنيهه، بالإضافة إلى منع بيع الدواجن الحية بالمحالات وتعويض أصحابها بثلاجات لبيع الدواجن المذبوحة، وكذلك منع دخول الدواجن الحية من وإلى المحافظة، وكذلك منع تربية الدواجن في المنازل وبخاصة في المدن، مع تطعيم الدواجن الموجودة في المجتمعات البدوية، وأشار سيادته إلى أن هذه الإجراءات التي تم اتخاذها كان من شأنها السيطرة على الموقف وعدم دخول أنفلونزا الطيور إلى محافظة جنوب سيناء.

٤) السيد اللواء/ حسن حميده - نائب الرئيس والمنسق العام للجنة العليا لمكافحة مرض أنفلونزا الطيور ومحافظ المنوفية الأسبق:

بدء سيادته بتوجيه الشكر إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على تنظيم هذا المؤتمر الكبير الذي أشار سيادته إلى أهمية أن يتعرف المواطن العادي من خلال هذا المؤتمر على ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من تدابير بهدف رفع كفاءة وقدرة الدولة لمواجهة الأزمات والكوارث. كما توجه بالشكر لقطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات حيث أشار سيادته إلى أن القطاع قد قام بجهود كبيرة في مجال رفع كفاءة وقدرة الدولة لمواجهة الأزمات والكوارث على مدار العامين السابقين حيث أشار إلى الدراسة التي قام بها من تصنيف لأهم الأزمات والكوارث المحتمل أن تتعرض لها مصر، ويحتوى هذا التصنيف على ٣١٣ أزمة / كارثة وذلك للاستفادة من ذلك بوضع الخطط والسيناريوهات المختلفة الخاصة بهذه الكوارث.

كما أشار إلى أهمية دور مراكز إدارة الأزمات بالمحافظات، وأشار إلى أهمية أن تأخذ هذه المراكز سلطات كاملة، وكذلك توفير ميزانية منفصلة لهذه المراكز. كما أشار سيادته إلى أهمية توقع ما لا يمكن توقعه في مجال إدارة الأزمات والكوارث وإعداد خطط مسبقة وسيناريوهات، وكذلك تحديد متطلبات وإمكانيات كل محافظة، ومعرفة أوجه النقص والعمل على تغطيتها. كما أشار سيادته أنه لا بد أن يكون من يعمل في هذه المراكز من شباب الخريجين الجدد، على أن يكونوا على أعلى مستوى من العلم والثقافة وقادرين على تحديث المنظومة الموجودة، ووضع خطط للتدريب للعاملين بهذه المراكز واختبار الخطط الموضوعة وإجراء تدريبات وهمية عليها بهدف رفع كفاءة العاملين وكذلك التأكيد على جاهزية المحافظة لمواجهة الأزمات والكوارث. كما يجب أن يكون من أولويات عمل مراكز الأزمات رصد السلبيات التي

تحدث أثناء إدارة الأزمات والكوارث وذلك لتلافيها وإعمال أنظمة الإنذار المبكر والتوقع وتحليل المدخلات من الكوارث السابقة.

كما طالب سيادته جميع المحافظات بإعداد خرائط متكاملة بتعداد السكان على مستوى المحافظة وصولاً حتى مستوى القرية، وتحديث هذه البيانات شهرياً وسنوياً، ويمكن لإدارة الأزمات بكل محافظة أن تتولى هذه المسؤولية ويمكنها الاعتماد على بعض الجهات - في تحديث بيانات السكان بشكل دوري - مثل مصلحة الأحوال المدنية، كما أكد سيادته على أهمية التدريب المستمر، وأن يكون التدريب على مختلف أنواع الأزمات والكوارث وليس على نوع معين من الأزمات والكوارث.

كما اقترح سيادته أن تقوم كل محافظة بتوفير مخزون احتياطي من البقوليات والمعلبات التي يمكن استخدامها في حالات الطوارئ، ويمكن - من خلال المحافظات - تحديد نصيب الفرد والأسرة من هذا المخزون في حالات الطوارئ، كما أوصى سيادته بضرورة تحديد أعداد السيارات التي يمكن استخدامها في عمليات النقل في حالات الطوارئ، كما أنه يمكن لكل محافظة أن تحدد مصانع الأغذية، والأدوية وخلافه بالمحافظة، والتي يمكن التعاون معها في حالات الطوارئ ورسم سياسات التعاون معها في هذا الشأن.

كما ضرب مثال كيفية إدارة أزمة وهي ما حدث في مدينة بورسعيد عام ١٩٧٦ التي تم عزلها وفي عام ١٩٧٣ تم الاستفادة من هذه الدرس في محافظة بورسعيد أثناء الحرب فقد تم تلافى السلبيات السابقة ، وتجهيز الخدمات الأساسية للمحافظة من تليفونات ومياه بخطوط تحت الأرض حتى لا تتأثر بالحرب، وتجهيز مخزون استراتيجي يكفى للمواطنين لمدة ٦ أشهر، وكذلك مخزون من المياه الصالحة للشرب وخلافة من الاحتياجات والمتطلبات المعدة مسبقاً للاستخدام حال حدوث الأزمة، وقد أشار سيادته أنه تم استخدام هذه الدروس المستفادة من هذه التجربة في إعداد خطة محافظة المنوفية لمواجهة جائحة وباء الأنفلونزا العالمي وقد تم الأخذ في الاعتبار كيفية توفير الخدمات الحرجة في ظل احتمال تغيب العمالة وتوفير المخزون الاستراتيجي للمواطنين والإمدادات من الإغاثة والإعاشة والأدوية وخلافة من المتطلبات الحيوية والحرجة. كما أشار سيادته إلى أهمية دور المجتمع المدني أثناء الأزمات والكوارث وما يمكن أن يساهم به من أعمال تطوعية تخدم المواطنين في حالات الطوارئ.

٥) الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي – رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

القي الأستاذ الدكتور/ محمد فوزي كلمة أشار فيها إلى نظام القيادة والسيطرة على مستوى الدولة يشير إلى أن أي أزمة أو كارثة سوف تحدث في نطاق محافظة ما ولذلك فكلما دعمنا إمكانيات المحافظات في مرحلة الاستعداد أو ما قبل الكارثة كلما عاد ذلك بالنفع في حالة وقوع الكارثة. كما أشار إلى مبادرة الدكتور ماجد عثمان، بتشكيل لجنة تقييم أسباب النقص أو القصور بين مرحلتي التخطيط للأزمات والكوارث والتنفيذ على المستوى القومي، وقد تم تشكيل اللجنة التي خرجت بعدة توصيات بهدف ربط كافة المراحل ببعضها حتى تكتمل الحلقة.

كما أشار سيادته إلى أنه في حالة حدوث كارثة ما في محافظة معينة، يكون السيد المحافظ هو الشخص المسؤول وتعمل كافة الجهات تحت إشرافه، أما إذا تعدت الكارثة قدرات وإمكانيات المحافظة فإنه يتم الإبلاغ بذلك فتتعد لجنة مركزية على المستوى القومي، والتي تكون معنية بدعم المحافظة من خلال تقديم التسهيلات المطلوبة والمناورة بالإمكانيات والاحتياجات المطلوبة من خلال التنسيق على المستوى القومي مع كافة الجهات المعنية من محافظات مجاورة أو وزارات أو جهات أخرى من أجهزة وهيئات وجمعيات أهلية وقطاع خاص وخلافة.

كما أشار سيادته إلى أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار قد وقع مشروع مشترك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بشأن بناء القدرات لرفع كفاءة العاملين بالدولة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطاها، والذي سيتضمن برنامج تدريبي مكثف للعاملين بالدولة في هذا المجال على المستويين القومي والمحلي وبخاصة المحافظات، حيث سيتم اختيار ٣ محافظات بعينها لتطبيق البرنامج عليها لرفع القدرات والإمكانيات الخاصة بمواجهة الأزمات والكوارث بهذه المحافظات كنموذج يتم تطبيقه في باقي المحافظات تباعاً.

هذا وقد دارت بعض المناقشات الايجابية التي ركز فيها السادة الحضور على أهمية دور الإعلام الايجابي أثناء الأزمات والكوارث مع أهمية الشفافية في نقل المعلومات والبيانات عن الموقف للمواطنين ومراعاة الدقة وعدم التعقيم الإعلامي، وكذلك اتفق السادة الحضور على أهمية دور المجتمع المدني في إدارة الأزمات والكوارث والإمكانيات التي يمكن أن توفرها الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية

للمجتمع في أوقات الكوارث والأزمات ، ومن هذا المنطلق أشار الكثير من المشاركين إلى ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني ورجال الأعمال أثناء الكوارث وأهمية التنسيق والشراكة بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الكوارث وبين الجهات الحكومية. كما كانت هناك بعض التعليقات الإيجابية عن ضرورة تعزيز ثقافة مواجهة الأزمات لدى المواطنين وتوعيتهم بكيفية التصرف أثناء الأزمات والكوارث ورفع الوعي المجتمعي في هذا الشأن. كما أشار بعض السادة المشاركين إلى أهمية إتباع أسلوب علمي في إدارة الأزمات والكوارث والذي يضمن وجود خرائط للمخاطر بكل محافظة موقع عليها البيانات والإمكانات وكافة المعلومات باستخدام أنظمة GPS نظم المعلومات الجغرافية ، وكذلك إعداد الخطط والسيناريوهات بناء على خرائط المخاطر لكل محافظة مع إعداد خريطة مخاطر موحدة على مستوى الجمهورية يكون واضح عليها هذه البيانات الخاصة بكل منطقة مما يسهل عملية الإدارة في حال وقوع كارثة ما.

كما اقترح بعض السادة الحضور إنشاء صندوق خاص بالمساعدات في حالات الأزمات والكوارث ، بحيث يقوم رجال الأعمال والجمعيات الأهلية بتمويله ويخصص موارده في الصرف على المحافظات التي تحتاج لإمكانات لمواجهة الأزمات أو الكوارث وكذلك لاستيفاء الاحتياجات في حالة وقوع أية كارثة.

ثالثاً: الجلسة الثالثة، تحت عنوان "منتدى التغيرات المناخية – الفرص والتحديات":

ترأس هذه الجلسة السيد الأستاذ الدكتور/ أيمن أبو حديد – رئيس مركز البحوث الزراعية، حيث قام سيادته بتقديم السادة المتحدثين، ورؤوس الموضوعات التي تناولتها العروض التقديمية خلال فعاليات الجلسة، والتي جاءت على النحو التالي:

١) الأستاذ الدكتور / ضياء الدين القوسي – تطويع مصادر المياه لمواجهة تحديات تغير المناخ في مصر:

بدأ سيادته العرض التقديمي بحصر لمصادر المياه المتنوعة التي حباها الله مصر، وهي (نهر النيل، المياه الجوفية، ومياه الأمطار)، ووضح سيادته أن الميزانية المائية لمصر تتركز في مياه نهر النيل حيث يمثل المصدر الأهم والأول في مصادر المياه في مصر والذي يبلغ ما يقرب من ٩٥ ٪ من الميزانية المائية، ويأتي ذلك المياه الجوفية، ومياه الأمطار، وأيضا هناك مصادر المياه الغير تقليدية مثل: معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي، تحليه مياه البحر.

واستعرض سيادته استخدامات المياه في مصر، يمثل فيه القطاع الزراعي النصيب الأكبر من استهلاك المياه، يمثل فيه ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالي استهلاك المياه في مصر، وهناك أيضا استخدام المياه في الشرب والاستهلاك المنزلي والعام، ويأتي ذلك استخدام المياه في الأغراض الصناعية، هذا بخلاف استخدام المياه في الملاحه الداخلية، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والمياه التي تصرف للمحافظة على البيئة من التلوث.

ثم طرح سيادته سؤالاً: إذا كان التغير المناخي يؤثر على منظومة المياه في مصر، وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر هامة، هي:

- مياه نهر النيل: حيث تبدأ مياه النيل من منابعه في الجنوب، ولدراسة أثر التغيرات على مياه النيل، يجب دراسة منابعه التي في الجنوب.
- المياه الجوفية.
- مياه الأمطار.

وأضاف سيادته أن النماذج الرياضية التي تطبق عالميا، تتنبأ باحتمال انخفاض في مستوى الأمطار الواقعة على بلاد البحر المتوسط خلال السنوات القادمة بتقديرات مختلفة ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، مما يندر بانخفاض في مستوى منسوب المياه الجوفية، وتتأثر المياه الجوفية أيضا بمستوى منسوب مياه البحر، حيث تتأثر المياه الجوفية وخاصة في الخزانات القريبة من البحر التي تزيد نسبة تركيز الأملاح بها نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر. أما بالنسبة لمياه نهر النيل فهناك دراسات تمت على الأحواض الثلاثة لنهر النيل التي تقع في شرق قارة أفريقيا، وهما:

- حوض هضبة البحيرات الاستوائية، الذي يصل منه ١٥٪ من مياهه لأسوان.
- حوض الهضبة الأثيوبية، الذي يصل منه ٨٥٪ من مياهه لأسوان.
- حوض بحر الغزال، تقريبا لا يساهم بمياه في نهر النيل الرئيسي، الذي يبدأ عند تلاقي النيل الأزرق والنيل الأبيض في منطقة أم درمان، وذلك نتيجة لتبخر جزء كبير من مياهه.

ونظرا لاختلاف المناخ الذي يقع فيه كل من الأحواض الثلاثة، فإن تأثير تغيير مناخ هذه الأحواض سوف يكون مختلفا طبقا لكل حوض منها. واستعرض سيادته طبقا لتلك المعلومات جدول يوضح درجة حساسية النظام المائي لنهر النيل لتغيير المناخ. حيث أكد سيادته على أن الهطول المطري يتأثر بشكل واضح بالتغيير في درجات الحرارة، والذي يؤثر بدوره على موارد المياه في كل جزء من أجزاء النيل طبقا لطبيعة وقيمته ومقدار مساهمة هذا الجزء في مياه نهر النيل.

وقد أكد سيادته أيضا على أن التغيير في المناخ من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة في حصة مصر من مياه النيل، وفي هذه الحالة يجب أن يكون هناك استعداد لاستقبال هذا القدر من المياه الزائدة، التي قد تؤدي لكارثة فيضان، وأن يكون لدينا قدرة على نقل وتوزيع وتخزين الفائض في المياه وبسلامة، وذكر سيادته أنه سبق وأن غرقت جزر الوراق نتيجة لتصريف جزء كبير من المياه أثناء موسم الصيف والذي يستقبل فيه نهر النيل حصة كبيرة جدا من المياه القادمة من الهضبة الأثيوبية.

وأشار سيادته إلى النماذج الرياضية التي تتبعها الدول المتقدمة والموضوعة طبقا لظروف كل بلد، لتوضيح تأثير تغيير المناخ على موارد المياه، وبالتالي فإن تطبيق هذه النماذج على مياه نهر النيل وتأثيرها بتغيير المناخ، سوف يعطى نتائج شديدة التباين، نتيجة لاختلاف الافتراضات، ولذا فإنه يجري حاليا - بتمويل من بعض الدول الخليجية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) - تطويع أحد النماذج

الرياضية الإنجليزية لمكتب المملكة المتحدة للأرصاد الجوية (UKMO) من خلال وزارة الموارد المائية والري، ليتوافق مع ظروف نهر النيل والخروج بنتائج أقرب للصحيحة، وبأقل درجات من الشك. وعرض سيادته رسم توضيحي لنموذج عدد من السيناريوهات المقترحة من خلال تطبيق نماذج رياضية على أثر تغير المناخ على موارد نهر النيل.

انتقل سيادته إلى الخلاصة الذي أكد فيها على أن نهر النيل كمورد رئيسي للمياه في مصر، يتأثر بالتغير في المناخ سواء بالزيادة أو النقصان، لذا يجب علينا في مصر أن نجرى المزيد من الأبحاث والدراسات على تغير المناخ وتأثيره على موارد المياه في مصر.

٢) الأستاذ الدكتور/ محمد عز الدين الراعي – أثر التغير المناخي على قطاع دلتا النيل:

بدأ سيادته العرض بالتأكيد على الازدياد في درجات حرارة الكرة الأرضية ككل، حيث أصبح من المعروف ومن الثابت علمياً أن متوسط درجة حرارة الأرض يزداد تدريجياً، نتيجة للازدياد المستمر للغازات الماصة للحرارة، مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون، وغاز الميثان، وهي غازات موجودة في الغلاف الجوي للأرض، تبقى في الغلاف الجوي لسنوات لا تقل عن ١٠ سنوات وقد تصل إلى ٤٠ سنة، مما يعني أنه إذا توقفت تلك الانبعاثات الغازية فإن كمياتها في الغلاف الجوي لن تتأثر قبل مرور ما يقرب من ٤٠ سنة. وأكد أيضاً على أن التغيرات المناخية تؤثر على جميع قطاعات الدولة، فهي تؤثر على موارد المياه، والمناطق الساحلية، والسياحة، والزراعة، هذا بخلاف قطاعات كثيرة تتأثر بالتغيرات المناخية بطريقة أو بأخرى.

وقد عرض سيادته نتائج تقرير تمّ إعداده بواسطة أحد مستشاري الحكومة البريطانية حول قضية التغيرات المناخية، والذي اشترك في إعداده أكثر من ١٥٠ عالماً، وتتمثل أهم نتائج هذا التقرير فيما يلي:

١. التأكيد على أن التغيرات المناخية أصبحت خطراً عالمياً حقيقياً يهدد جميع دول العالم، ويتطلب استجابة دولية سريعة وطارئة من قبل المجتمع الدولي ككل.
٢. التأكيد على أن التغيرات المناخية هي أكبر التحديات أمام اقتصاديات جميع دول العالم، والأكثر اتساعاً في نطاقها السلبي على الدول.

٣. الاستجابة العالمية المبكرة والسريعة سوف تؤدي إلى تقليل الخسائر المحتملة إلى أدنى حد ممكن، حيث أن الخسائر سوف تكون أكبر بكثير مما يمكن تحمله.
٤. أكثر الدول تأثراً بالنتائج السلبية للتغيرات المناخية سوف تكون الدول الفقيرة والمجتمعات الأكثر فقراً.

ومن المؤكد أن التغيرات المناخية تؤثر في على جميع الدول، وفي جميع قطاعات الدولة الواحدة، دون استثناء، وتتسم التغيرات المناخية والكوارث المحتملة الناجمة عنها بأن هناك آليات للإنذار المبكر يمكن الاستفادة منها في تفادي الآثار السلبية المحتملة لهذه الكوارث من خلال إعداد خطط التكيف في هذا الصدد. كما أن المعلومات المؤكدة - حالياً - أنه من المتوقع عند حدوث ارتفاع في درجات الحرارة، يحدث ذوبان للجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وتمدد قيعان البحار، تقود إلى استخلاص نتائج هامة وأكيدة حول ارتفاع مستوى سطح البحر، وبالتالي التأثير على المناطق الساحلية المنخفضة، حيث من المتوقع ارتفاع في مستوى منسوب سطح البحر ما يقرب من ٦٠ سم خلال ١٠٠ سنة، وجميع هذه التأثيرات تؤدي - في مجملها - إلى وجود تأثير سلبي كبير على الاقتصاد القومي والصحة العامة.

وتبرز القضية الأكبر في مصر - فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية المحتملة للتغيرات المناخية - في المناطق الساحلية، وخاصة المناطق المنخفضة منها، حيث تعاني مصر من ظاهرة تآكل الشواطئ في كثير من المناطق، وانخفاض اليابسة نتيجة حركة الصفائح الجيولوجية وضخ البترول والمياه الجوفية من بعض المناطق، فمثلاً هناك مناطق في بورسعيد تنخفض فيها اليابسة بمعدل يتراوح بين ٤ - ٤,٥ ملم كل عام، وفي الإسكندرية تنخفض بعض مناطق اليابسة بها بمعدل يتراوح بين ٢ - ٢,٥ ملم كل عام (أي ما يقرب من ٢٥ سم كل ١٠٠ سنة)، ويضاف إلى ذلك التوقعات العالمية بارتفاع مستوى سطح البحر - نتيجة التغيرات المناخية - بمتوسط يتراوح ما بين ٢٠ - ٦٠ سم حتى عام ٢١٠٠.

وبذلك فإن مكن الخطورة هنا هو أن تتعرض هذه المناطق للغرق، وتغلغل المياه المالحة في السواحل المصرية وتأثيرها على المياه الجوفية، ورغم وجود قياسات مستمرة في الإسكندرية لمستوى سطح البحر وانخفاض مستوى اليابسة، فإنه من المطلوب أن يتم إعداد خطط التكيف المصرية لمواجهة هذه التأثيرات المحتملة، كذلك فإن العديد من الدول العربية الخليجية تعاني من انخفاض مستوى اليابسة بها بمعدلات كبيرة نتيجة ضخ البترول بكميات هائلة، وهي الأخرى معرضة لأخطار غرق المناطق

الساحلية المنخفضة، ورغم ذلك لا توجد بهذه الدول قياسات مستمرة لمستوى سطح البحر ومستوى اليابسة.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على منطقة دلتا نهر النيل - في مصر - فإنه ليس من الوارد أن تتعرض الدلتا بالكامل للغرق، إنما هناك مناطق ساحلية بعينها - كما سبق أن ذكرنا - سوف تتعرض للأخطار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وتعد المناطق المنخفضة عن مستوى سطح البحر هي الأكثر احتمالاً لأن تتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر، وهي مناطق تقل أساساً عن مستوى سطح البحر بحوالي ٢ - ٣ م، ومنها منطقة خليج أبي قير بالإسكندرية والتي يوجد بها سور "محمد علي" الذي يمنع غمر مياه البحر لهذه المناطق وغرقها، وهذه المناطق بعدما جفت أصبحت آهلة بالسكان وبها أنشطة صناعية وتنموية وعمرانية كثيرة - يقطن هذه المنطقة ما يقرب من ١,٥ مليون نسمة - وكذلك المناطق المنخفضة عند بورسعيد، وهذه المناطق معرضة لأخطار الغرق نتيجة انخفاض اليابسة بها واحتمالات ارتفاع مستوى سطح البحر.

ومن التأثيرات السلبية الأخرى المحتملة للتغيرات المناخية في مصر زيادة الموجات الهوائية الشديدة سواء الحارة أو الباردة، وكذلك العواصف الترابية والرملية الشديدة، ولم يعد هناك مواعيد ثابتة لحدوث النوات البحرية في الإسكندرية (على سبيل المثال)، وقد ساهم تدمير الأحزمة الخضراء - حول المدن الجديدة في القاهرة الكبرى - في زيادة معدلات وشدة العواصف الترابية والرملية التي تتعرض لها، والتي تؤثر على صحة الإنسان، وكذلك التأثير السلبي على المحاصيل الزراعية، وحتى العمر الافتراضي للآلات والأجهزة الكهربائية.

وهناك ممارسات خاطئة كثيرة توضح عدم وجود الرقابة اللازمة لتنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، رغم أن الالتزام بهذه القوانين والتشريعات يمكن أن يُحدّ كثيراً من التأثيرات السلبية المحتملة للتغيرات المناخية، ومن بين هذه الممارسات الخاطئة - حالياً - القيام بردم بحيرة مريوط، والتي تقع على عمق ٣ م من مستوى سطح البحر جنوب مدينة الإسكندرية، والتي تجذب المياه الجوفية الموجودة في المناطق المحيطة بالبحيرة وتصبها في خليج المكس، وهذا يعني أن ردم البحيرة سوف يتسبب في ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالمناطق المحيطة بها، وبالتالي التأثير السلبي على المباني والمنشآت، علاوة على إحداث خلل بأنظمة التوازن البيئي بالمنطقة.

ورغم أن هناك الكثير من صور الأقمار الصناعية التي توفر لنا بيانات ومعلومات - يمكن من خلالها استدراك تأثيرات التغيرات المناخية على مختلف المناطق في مصر - إلا أنه لا يتم الاستفادة من هذه الصور والبيانات وتحليلها وتوظيفها لخدمة مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على مصر. وقد أوضح سيادته أن بناء كورنيش الإسكندرية يُعد عاملاً إيجابياً في الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية المحتملة، رغم أن ذلك لم يكن الهدف من وراء إنشائه.

وفي النهاية أكد سيادته على أهمية رفع قدرة المجتمع على التكيف مع التغيرات المناخية، وقدرته على التأهب للكوارث ومواجهتها، من خلال إنشاء آلية وطنية تكون من مسؤولياتها الإنذار المبكر، والتخطيط، والتنسيق، والتنبؤ، والتكامل، والمتابعة، ورفع الوعي، للتقليل من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على مختلف قطاعات المجتمع، ودراسة حالات النجاح في الدول الأخرى ومحاولة تطبيقها، ومتابعة التقدم العالمي لتكنولوجيات التنبؤ، وخيارات المواجهة، كما يجب العمل - حالياً - من جانب مختلف القطاعات على وضع أطر السياسات اللازمة للمواجهة والتكيف، والعمل على خلق التكامل بين إمكانات الدولة لمتابعة تأثيرات التغيرات المناخية، وهو ما يستلزم وجود معهد/ جهة قومية تختص بدراسة هذا التأثيرات.

٣) الأستاذ الدكتور/ محمود مدني - أثر التغير المناخي على القطاع الزراعي:

بدأ الدكتور / محمود مدني بالإشارة إلى أن القطاع الزراعي يهتم بمسألة دراسة الأثر والتكيف مع التغير في المناخ، وهناك موضوعات متعددة في التغير في المناخ، فهناك موضوع النماذج الرياضية والتي تتم لدراسة تغير المناخ على القطاعات المختلفة، ونظراً لاعتماد القطاع الزراعي على الأرض والمياه، فإنه يتأثر بشكل رئيسي بالتغير في المناخ، ويجب عند دراسة أثر تغير المناخ الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل تعداد السكان والتجارة العالمية.

وعرض سيادته مجموعة للصور تمثل أثر السلبي للتباين في درجات الحرارة على بعض المحاصيل الزراعية، مثل انخفاض جودة المحاصيل وانتشر الجراد وبعض الآفات الزراعية، لذا فيجب وضع السيناريوهات لدراسة الأثر على الزراعة، أيضاً قطاع الزراعة يساهم بزيادة بعض الغازات الماصة للحرارة نتيجة لحرق المخلفات الزراعية، والتسميد الأزوتي، أيضاً أوضح سيادته أن التباين في درجات الحرارة جعل الشتاء أكثر حرارة والصيف أكثر برودة.

ومن الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة للتغير في المناخ، ارتفاع مستوى سطح البحر المر الذي قد يغير من نوعية المياه الأرضية التي يتغذى عليها النبات، بزيادة ملوحتها، وأضاف أن زيادة ملوحة المياه الأرضية ظاهرة لا يمكن رصدها بالأقمار الصناعية، وتحتاج نوع آخر من الدراسات، ومن خلال دراسات أخرى أعدت على أنواع كثيرة من المحاصيل، أكدت انخفاض الإنتاجية المتوقعة - عدا محصول القطن - في حال ارتفاع درجات الحرارة، هذا بخلاف زحف أنواع جديدة من الآفات والحشائش باتجاه المناطق الشمالية من الكرة الأرضية، أيضا زيادة الإصابة الزراعية بالآفات، وأيضا التأثيرات المتوقعة على الإنتاج الحيواني - لم يتم عمل الدراسات الكافية على تأثير التغير المناخي على الإنتاج الحيواني.

أشار سيادته لأن دراسة أثر التغير في المناخ على الزراعة، سوف يوجد نوع جديد من طرق التكيف لمواجهة أي تغيير متوقع في درجات الحرارة، مثل تغيير طرق الري، أو استخدام نباتات أكثر تكيفا للتغير في المناخ، مما سوف يساهم في الحفاظ على الناتج العام للدخل القومي في القطاع الزراعي.

٤) الأستاذ الدكتور/ مجدي عبد الوهاب - النظام المناخي والتغيرات المناخية:

بدأ الدكتور / مجدي عبد الوهاب بالإشارة إلى أن المناخ يُعرف على أنه الحرارة والمطر، وعليه فقد استعرض سيادته رسما بيانيا لمتوسطات درجات الحرارة المسجلة خلال ٣٠ عام، وأشار سيادته لمكونات الغلاف الجوي والذي يمثل فيها بخار الماء نسبة ٠,٣٪ من إجمالي مكونات الغلاف الجوي، حيث له دور في استقرار درجات الحرارة، نظرا لأنه من الغازات الماصة للحرارة، وبدونه كانت درجة حرارة الأرض تنخفض ٢٩ درجة مئوية، لذا فظاهرة الاحتباس الحراري معروفة منذ القدم، ولكن ما يحدث حاليا هو الزيادة الملحوظة في الغازات الصناعية الماصة للحرارة مثل ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، لذا فهناك العديد من الدراسات على الغازات الناتجة عن الصناعة والمسببة للاحتباس الحراري.

أيضا أشار سيادته إلى أن الارتفاع في درجات الحرارة قد تؤدي للزيادة الملحوظة في بخار المياه الموجود في الغلاف الجوي مما سوف يزيد ارتفاع درجات الحرارة، التي قد تؤدي لبعض الظواهر مثل ظاهرة التصحر، والسيول، ومن خلال السيناريوهات التي يتم دراستها من خلال النماذج الرياضية، هناك توقع أن ترتفع متوسط درجات حرارة البحر الأبيض المتوسط حوالي ٠,٧ درجة مئوية، التي قد تؤدي لتغيير في اتجاه العواصف الترابية القادمة من الصحراء، أشار سيادته إلى أن إنتاج مصر من الملوثات

والغازات الماصة للحرارة قليل جدا، ولكن الناتج العالمي من تلك الغازات الماصة للحرارة مرتفع نسبيا، ولا يوجد دولة في العالم بمعزل عن التأثير بالإنتاج العالمي من الغازات الماصة للحرارة، وأعطى سيادته مثالا على واحة الفرافرة والتي سجل فيها زيادة ملحوظة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بنسبته في عام ١٩٩٠ عن نسبته في عام ٢٠٠٨، وأكد أيضا على أن اغلب النماذج الرياضية تؤكد حتمية ارتفاع درجات الحرارة، وهناك دراسات تمت في مصر تؤكد أن درجة التأثير بالتغير في المناخ غير متساوية وغير متشابهة في كل مناطق الكرة الأرضية، وفي مصر أيضا درجات التأثير بالتغير في المناخ مختلف من منطقة لأخرى.

التوصيات

تقدّم السادة المشاركون - خلال الجلسة الختامية - بخالص الشكر والتقدير إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري على هذا المنتدى العلمي الكبير لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتوجهوا بالدعوة للمركز لمواصلة جهوده الكبيرة ودوره الرائد والبنّاء في متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الآتية، وذلك من أجل تعزيز ورفع كفاءة المنظومة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في جمهورية مصر العربية، وجاءت التوصيات على النحو التالي:

١. ضرورة انعقاد المؤتمر بشكل دوري، حيث تمثل مثل هذه المؤتمرات فكرياً راقياً لاستباق الأحداث والاستعداد الجاد لمواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

٢. حتى تُستكمل منظومة علمية سليمة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، يجب توفير الموازنات والاعتماد المالية اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتدعيم دور مراكز إدارة الأزمات والكوارث بالمحافظات، وتطويرها، واعتبارها جزءاً أساسياً من الهيكل التنظيمي بكل محافظة.

٣. الاهتمام بسياسات الحد من أخطار الكوارث، والتي تدعم بناء القدرات المجتمعية في هذا المجال، وذلك من خلال تعزيز تطبيق تخطيط استخدامات الأراضي، ودراسات تقييم الأثر البيئي، وغيرها من السياسات والبرامج التي تُعزّز من قدرة المجتمع على الحد من أخطار الكوارث.

٤. التأكيد على أهمية وجود قواعد معلوماتية متكاملة للاستفادة منها في اكتساب الخبرات واستخلاص الدروس المستفادة من الكوارث السابقة، وأخذها في الاعتبار من أجل تطوير الوضع القائم، وتعزيز إجراءات الحد من أخطار الكوارث.

٥. أهمية الإدماج الفعّال لمفاهيم واعتبارات الحد من أخطار الكوارث في سياسات التنمية المستدامة للدول، وذلك تمثيلاً مع توصيات ونتائج الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها - وفي مقدمتها الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.

٦. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار برامج وأدوات تحديد وتقييم المخاطر وإدارتها، وذلك من خلال تفهّم الأخطار القائمة، والتعرّف على حجم هذه الأخطار، وأسبابها، وخصائصها، وأماكن حدوثها، وتحديد أنسب الحلول والاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها، وضرورة أخذ هذه الحقائق في الاعتبار

- في عملية صنع القرار عند التخطيط لأية أنشطة عمرانية وتنموية، واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة للعمل على الحد من أخطار الكوارث.
٧. ضرورة الاهتمام بتدريب العناصر البشرية القائمة على تنفيذ خطط وسيناريوهات مواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتنفيذ التدريبات الوهمية/ تدريبات المحاكاة على هذه الخطط، من أجل التحقق من وضوح الإجراءات والأدوار المختلفة لكافة المشاركين في الخطط، والتحقق من عدم وجود أية ثغرات في هذه الخطط، وتلافي السلبات (إن وُجدت).
٨. أهمية نشر ثقافة إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، ورفع درجة الوعي القومي في مواجهتها، بهدف تقليل آثارها السلبية على المجتمع، والنهوض بالمجتمع المصري إلى ثقافة "الوقاية خير من العلاج".
٩. زيادة وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية والاتحاد العام للجمعيات الأهلية، والاتحادات الإقليمية والنوعية التابعة له، وذلك نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الجمعيات والمنظمات، خاصة في مجال الإغاثة والإنقاذ، وكذلك التوعية المجتمعية.
١٠. وإدراكاً من المشاركين للدور الهام للقطاع الخاص في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، أجمع الحاضرون على ضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وقيامه بتحمل مسؤولياته في إعداد خطط الطوارئ والإخلاء اللازمة للتعامل مع الأزمات والكوارث المختلفة، وإعداد التدريبات الوهمية المستمرة للعاملين القائمين على تنفيذ هذه الخطط.
١١. تفعيل مشاركة الإعلام في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وأن يتم ذلك في المراحل الثلاث لإدارة الأزمة/ الكارثة (ما قبل، أثناء، بعد الأزمة/ الكارثة)، خاصة فيما يتعلق بالتوعية الجماهيرية بمخاطر الأزمات والكوارث، خاصة في مرحلة ما قبل الأزمة/ الكارثة.
١٢. تدعيم التعاون مع المؤسسات والجهات الدولية العاملة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، والاستفادة من الخبرات الهائلة التي تتيحها هذه المنظمات لمعاونة الدول في إعداد برامج وسياسات الحد من أخطار الكوارث.

١٣. تنمية روح العمل الجماعي، والتنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية، وكذلك ضرورة الاهتمام بتدعيم العمل التطوعي في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، من أجل تكوين قاعدة كبيرة من المتطوعين المؤهلين في هذا المجال يمكن الاستفادة منها وقت الحاجة.
١٤. إنشاء آلية وطنية تكون من مسؤولياتها الإنذار المبكر، والتخطيط، والتنسيق، والتنبؤ، والتكامل، والمتابعة، ورفع الوعي، للتقليل من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على مختلف قطاعات المجتمع، ودراسة حالات النجاح في الدول الأخرى ومحاولة تطبيقها، ومتابعة التقدم العالمي لتكنولوجيات التنبؤ، وخيارات المواجهة.
١٥. الاهتمام بدراسة النماذج المناخية، والتعاون بين كافة الجهات لتقدير الانبعاثات المقاسة، والاهتمام بدراسة كيمياء الهواء فوق جمهورية مصر العربية.
١٦. قيام مختلف قطاعات الدولة المعنية بدراسة آثار التغيّرات المناخية، وكيفية التعامل معها، وكذلك المبادرة في إعداد خطط التكيف مع التغيّرات المناخية، ووضعها موضع التنفيذ الفوري، وذلك تنفيذاً لأولويات إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥، من خلال إدماج الحد من المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ حالياً وتغيّره مستقبلاً في استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ، وذلك في إطار مهام وواجبات اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها.

الملاحق

ملحق رقم (١)

جدول الأعمال

اليوم الأول: الأربعاء، ٢٢ أبريل ٢٠٠٩:

النشاط	التوقيت
التسجيل	٠٩:٣٠ - ٠٩:٠٠
الكلمة الافتتاحية: - الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي - رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. - الدكتور/ Andreas Jacobs - الممثل المقيم لمؤسسة كونراد أديناور الألمانية بالقاهرة. - الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري.	١٠:٠٠ - ٠٩:٣٠
كلمة شرفية: - السيد/ James Rawely - منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة.	١٠:٣٠ - ١٠:٠٠
استراحة	١١:٠٠ - ١٠:٣٠
الجلسة الأولى: "تطوير فعاليات الاستعداد والتصدي": رئيس الجلسة: الدكتور/ ممدوح جبر - الأمين العام للهلال الأحمر المصري. المتحدثون: - الدكتور/ محمد عبد الرحمن فوزي، قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: "الأزمات والكوارث، والحد من أخطارها في جمهورية مصر العربية". - الدكتور/ Tony Moore - أستاذ بجامعة كرانفيلد بالملكة المتحدة - قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: "تطوير قدرات الاستعداد المسبق لمواجهة الكوارث لمواجهة أفضل". - السيد/ Michael Niemeier - مستشار قطاع إدارة الأزمات والحماية المدنية بوزارة	١٢:٣٠ - ١١:٠٠

التوقيت	النشاط
	<p>الداخلية الألمانية - قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "تطوير قدرات الاستعداد المُسبق للكوارث - المفهوم الألماني".</p> <p>- السيد/ Jörn Lauterjung - رئيس البنية العلمية، ورئيس نظام الإنذار المبكر لموجات المد البحري (تسونامي) بمعهد العلوم الجيولوجية بألمانيا - قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "خطر تسونامي في البحر الأبيض المتوسط".</p>
١٤:٣٠ - ١٤:٠٠	<p>الجلسة الثانية: "الحد من أخطار الكوارث":</p> <p>رئيس الجلسة: السيد/ مصطفى محقق - مدير المكتب الإقليمي للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بالقاهرة.</p> <p>المتحدثون:</p> <p>- السيد/ Karl-Otto Zentel - رئيس اللجنة الألمانية للحد من الكوارث- ألمانيا، قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "الحد من الأزمات ونظم الإنذار المبكر"- خبرات ألمانية".</p> <p>- الدكتور/ أحمد على بدوي - مدير مركز البيانات الوطني بالمعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية، قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "الحد من أخطار الكوارث من أجل مستقبل أكثر أمناً".</p> <p>- اللواء/ نادر نعمان - رئيس مصلحة الدفاع المدني سابقاً، قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "إجراءات الحد من أخطار الحرائق الكبرى".</p> <p>- السيد / Thomas Egelhaf - رئيس مكافحة الحرائق لمنطقة فرايبيرج - ألمانيا، قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "الإدارة والاتصال أثناء الأزمات- خبرات ألمانية".</p>
١٤:٣٠ - ١٤:٠٠	الغداء
١٦:٣٠ - ١٥:٣٠	<p>الجلسة الثالثة "تجارب مصرية ناجحة"</p> <p>رئيس الجلسة: الدكتور/ محمود خميس - أستاذ بكلية العلوم - جامعة الإسكندرية.</p> <p>المتحدثون:</p> <p>- الملاح/ إبراهيم خليفة - مدير عام مراكز العمليات وإدارة الأزمات بوزارة الطيران المدني، قَدِّمَ عرض تقديمي تحت عنوان: "منظومة إدارة الأزمات والأحداث الطارئة في الطيران</p>

النشاط	التوقيت
<p>المدني المصري".</p> <p>- المهندس إلهامي الكردي - مدير عام المركز التجاري "سي تي ستارز" - رئيس المجلس المصري للمراكز التجارية - القاهرة، قدم عرض تقديمي تحت عنوان: "خطة الإخلاء للمركز التجاري سي تي ستارز".</p> <p>- الدكتور/ أحمد فكري - مستشار الهلال الأحمر المصري لتقييم مواطن الضعف والقدرات، قدم عرض تقديمي تحت عنوان: "تجارب الهلال الأحمر الناجحة".</p> <p>- العميد/ جلال رفعت حسنى - مستشار محافظ الإسماعيلية لشؤون لأزمات - محافظة الإسماعيلية، قدم عرض تقديمي تحت عنوان: "تدريب محاكاة لحريق وهمي".</p>	
<p>الجلسة الرابعة "منتدى التوعية المجتمعية ودور الإعلام"</p> <p>رئيس الجلسة: أ.د / أحمد عكاشة - رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي، ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسي سابقا، ورئيس اتحاد الأطباء العرب.</p> <p>المتحدثون:</p> <p>- الأستاذ/ أسامة سرايا، رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية.</p> <p>- الإعلامي / مفيد فوزي.</p> <p>- الإعلامية/ فريدة الشوباشي.</p> <p>- الإعلامي / خيرى رمضان.</p> <p>- الإعلامي / نبيل عمر.</p>	<p>١٨:٣٠ - ١٦:٠٠</p>

اليوم الثاني: الخميس، ٢٣ أبريل ٢٠٠٩:

التوقيت	النشاط
٠٩:٣٠ - ٠٩:٠٠	التسجيل
٠٩:٣٠ - ١١:٠٠	<p>الجلسة الأولى: " دور الجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها": رئيس الجلسة: الكاتب الصحفي/ نبيل عمر - الصحفي بجريدة الأهرام المصرية. المتحدثون: - الدكتور/ أحمد فكري - مستشار الهلال الأحمر المصري - قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: " خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها". - الدكتور/ طلعت عبد القوى عبد اللطيف - نائب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية - قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: " خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها". - اللواء/ همام لاشين - أمين عام المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل - قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: " خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها". - الأستاذ/ عبد الغفار حنيش - رئيس المنظمة الإسلامية الأمريكية الدولية للإغاثة - قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: " خبرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها".</p>
١١:٣٠ - ١١:٠٠	استراحة
١٣:٣٠ - ١١:٣٠	<p>الجلسة الثانية "منتدى دور المحليات في إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها" مقرر الجلسة: د. ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. المتحدثون: - المستشار عدلي حسين - محافظ القليوبية. - المستشار يحيى عبد المجيد - محافظ الشرقية.</p>

التوقيت	النشاط
	<ul style="list-style-type: none"> - اللواء هاني متولي - محافظ جنوب سيناء. - اللواء حسن حميدة - نائب الرئيس والمنسق العام للجنة العليا لمكافحة مرض أنفلونزا الطيور، ومحافظ المنوفية الأسبق. - د. محمد عبد الرحمن فوزي - رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
١٥:٠٠ - ١٣:٣٠	الغداء
١٦:٣٠ - ١٥:٠٠	<p>الجلسة الثالثة "منتدى التغيرات المناخية - الفرص والتحديات"</p> <p>رئيس الجلسة: الدكتور/ أيمن فريد أبو حديد - رئيس مركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة.</p> <p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الدكتور/ ضياء الدين القوسي - نائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه سابقا، قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: " تطويع مصادر المياه لمواجهة تحديات تغير المناخ في مصر". - الدكتور/ محمد عز الدين الراعي - أستاذ الدراسات البيئية جامعة الإسكندرية، قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: "أثر التغير المناخي على قطاع دلتا النيل". - الدكتور/ محمود مدني - مدير المعمل المركزي للمناخ الزراعي بمركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة، قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: "أثر التغير المناخي على القطاع الزراعي". - الدكتور/ محمد مجدي عبد الوهاب- أستاذ الأرصاد الجوية - كلية العلوم جامعة القاهرة، قدّم عرض تقديمي تحت عنوان: "النظام المناخي والتغيرات المناخية".
١٧:٣٠ - ١٦:٣٠	الجلسة الختامية والتوصيات.